من سياسات الممارسة الحزبية المصرية الراهنة ووقائعها

(دراسة ميدانية)

د. جمال الجاسم المحمود(*)

مقدمة:

تتمحور الممارسة الحزبية المصرية الراهنة حول مجموعة من القضايا السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والقانونية، والتنظيمية. وتختلف مكانة كل قضية وأهميتها حسب المرحلة، والظروف المحيطة بها، والأوضاع الضاغطة ذات الصلة. ففى المرحلة الحالية تركز الأحزاب السياسية المصرية على القضية الاجتماعية، لاسيما منها الفقر، والبطالة، والتعليم، والصحة، فضلا عن الخصخصة، والاستثمار، والإصلاح السياسى، والاقتصادى، وتأكيد مبدأ المواطنة، وضرورة تعميق الديمقراطية.

وتعد القضية الاجتماعية جزءا لا يتجزأ من الاهتمامات اليومية للمواطن. وهى فى الوقت ذاته، مثار جدل ونقاش. كما يعد موضوع الإصلاح مدار خلاف بين مجمل القوى السياسية. فالحزب الوطنى الديمقراطى يؤكد أن سياسة الإصلاح هى حجر الزاوية للعملية التنموية، بمختلف جوانبها، فى الوقت الذى ترى فيه أحزاب المعارضة هذه السياسة ضربا من الكلام الفارغ، غير المقرون بوقائع ملموسة، بوصفه خطابا مكررا بدون فاعلية، حسب زعمها. وتختلف أولويات المرحلة من حزب إلى آخر، حسب طبيعة الظروف السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، وواقع العملية السياسية. وتتجاذب أحزاب المعارضة مع الحزب الحاكم أطراف الحديث، والصراع السياسى حول من

(*) جامعة دمشق - كلية العلوم السياسية.

لديه البرنامج المناسب، ومن يمتلك الرؤية لمعالجة أوضاع الناس، وتحديد مسار المستقبل.

وهناك من يعتقد أن أحزاب المعارضة قد انكفأت على ذاتها، وتراجعت فى معالجة أوضاعها الداخلية، لترفع لواء القضايا الاجتماعية، والسياسية، لتحقيق مآرب معينة. ولقد رافق انعقاد المؤتمر السنوى الخامس للحزب الوطنى الديمقراطى المنعقد فى المدة (١-٢٠٠٨/١١/٣) اتهامات متبادلة مع أحزاب المعارضة، اتسمت بالحدة والخروج عن المألوف؛ إذ اكتسبت طابعا عنيفا لفت انتباه المراقبين. وهناك من ذهب بعيدا إلى القول: إن هاجس التوريث يعد سببا رئيسيا لارتفاع لهجتها. وهذا يدعونا إلى ضرورة البحث عن الأسباب والدوافع التى حدت بالأطراف جميعا نحو هذه السياسة المؤلمة. فهل تؤشر إلى مسار سياسى جديد، أم أنها حالة طارئة، أو موسمية؟ وما الحلول الممكنة لتنقية الأجواء، وتفعيل الممارسة الحزبية لتسير قدما نحو الأمام؟ ويمكننا تأكيد أن مجموع هذه القضايا تشكل حزمة من السياسات التى تضفى على الواقع الحزبى المصرى طابعا مميزا.

ماهية الدراسة وأهدافها:

تعد القضايا المشار إليها سلفا من ضمن سياسات الأحزاب السياسية المصرية وممارساتها فى المرحلة الحالية. وهى تمثل مضمون هذه الدراسة، بعرض بعض صورها. فقد سعينا للحصول على إجابات واضحة ومحددة عن بعض الأسئلة المثارة ذات الصلة، من بعض الشخصيات السياسية، بحكم موقعها فى أحزابها، ومن باحثين سياسيين واقتصاديين، وإعلاميين. فتم انتقاء بعض قيادات الأحزاب السياسية الأكثر حضورا، وشخصيات علمية باحثة فى الشئون السياسية، والاقتصادية، والإعلامية المعروفة، والمؤثرة فى توجهات الرأى العام. على أساس كيفى من تنوع فكرى، وتنظيمى، وحسن اطلاع ومعرفة، وليس بالاعتماد على العدد الهائل من الوجوه، بناء على الكم العددى،

فضلا عن مطالعات بعض الصحف المصرية. ولم تعتمد الدراسة على أسلوب الاستبيان المتضمن إجابات مختصرة بـ: لا، ونعم، وإنما تضمنت إجابات محددة، وربما مسهبة أحيانا، لذا كان لابد من حصر العينة المنتظمة، والتخصصية بشكل دقيق.

وتهدف الدراسة إلى إغناء البحث الذى أعده الباحث عن التجربة الحزبية المصرية منذ عام ١٩٧٦، بتغذيته بمواقف تجاه القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تمثل المحاور الأساسية للممارسة الحزبية، على أن نقدم عبرها للقارئ بانوراما أكثر اتساعا للواقع الحزبى فى جمهورية مصر العربية الذى يتجلى من خلال الممارسة، والرؤى المتباينة، وطرح بعض الأفكار الأساسية ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعرض بعض المقترحات لتطويرها، بما يخدم الحقيقة العلمية المتوخاة، وسعينا جاهدين لعدم تكرار ما ورد فى بحثنا المذكور.

مهنجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة الطريقة العلمية التوصيفية والتحليلية؛ إذ تناولت وجهات النظر تجاه أهمية القضية الاجتماعية، والإصلاح، وتحديد أولويات العمل السياسى، وإبراز آراء بعض الشخصيات تجاه برامج الأحزاب إن وجدت، وتأكيد أو دحض ادعاءات بعض الشخصيات حول عزوف أحزاب المعارضة عن معالجة أوضاعها الداخلية. ومن ثم تعرض الدراسة نموذجا عن الاتهامات المتبادلة بين القوى السياسية، لتخلص إلى بعض المعالجات الممكنة.

١ ـ القضية الاجتماعية:

لقد أضحت القضية الاجتماعية من القضايا اليومية الضاغطة، فهى مطروحة للنقاش بشكل واسع، كما أنها تشكل أحد المحاور الأساسية للعملية السياسية، بارتباطها بالواقع المعيش للمواطنين، وبمؤشرات توحى باتجاهات

الدولة نحو معالجة شئونها الداخلية. وقد تنوعت المواقف تجاهها، واتسم بعضها بالسلبية والإثارة. وهناك اعتقاد أن تبنى المعارضة لهذه القضية يعود للأسباب الآتية؛ منها:

- الرغبة فى اكتساب شعبية فى مرحلة من النفور الجماهيرى منها، بناء على الواقع المعيش الذى لا يمكن احتماله اجتماعيا، كما يقول أحدهم.
- سعيها لأن تكون على تماس مباشر بالسلطة؛ لإثبات وجودها، وإبراز أهمية هذه القضية فى عملية الصراع السياسى.

وهناك رأى أن اهتمام الحزب الحاكم بالقضية الاجتماعية يعود إلى التغطية على سياساته الخاطئة، وانحيازه لرجال الأعمال، حسب زعمهم.

فى حوارنا مع رفعت السعيد (رئيس حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى) أكد أن هذه القضية تحظى باهتمام الأحزاب السياسية، وذلك لسببين أساسيين؛ هما: أنها تعد الهم الأول للمواطن، وأن الحزب الوطنى الديمقراطى لا يكف عن الحديث عن إنجازاته فى هذه المسألة العامة، ولا يمكن معالجة تبعاتها إلا من خلال تغيير السياسات، واعتماد الحوار والديمقراطية[1].

من جانبه أصر أحمد حسن (أمين عام الحزب العربى الديمقراطى الناصرى) على أن هذه القضية تعد الشغل الشاغل للمواطن، بعد انتشار ظاهرة الفقر؛ بلغ معدل ما هم تحت خط الفقر نحو ٤٠٪، وتجاوز معدل البطالة ما نسبته ١١٪. وهذا يرجع إلى خطأ سياسات الحكومات المتعاقبة[2]. وقد أشار د.وحيد عبد المجيد (عضو الهيئة العليا، ومساعد رئيس حزب الوفد) إلى أن هذه القضية مطروحة منذ وقت طويل، لكن لا يوجد شيء جديد لطرحها مجددا، ولم يطرأ شيء نوعى على طبيعة النظام السياسى لتطبيق سياسات جديدة، بل

هناك إعادة إنتاج الخطاب نفسه بدون تقدم. لذا لا نرى تراكما مع هذه القضية، ويضيف: نعم يوجد إحساس بوطأة القضية الاجتماعية، لكن الساحة غير مهيأة لذلك، وهناك معالجات سطحية[٣].

وربط د. أسامة الغزالى حرب (رئيس حزب الجبهة الديمقراطية) بين القضية الاجتماعية وتعاظم التناقض الطبقى. وحسب زعمه، يوجد نحو ٣٠ مليونا يعيشون تحت خط الفقر، معظمهم يقطن العشوائيات، كما يقطن المقابر ما يقرب من ٨ ملايين مواطن مصرى[٤].

أما محمود الصباحى (رئيس حزب الأمة)، فقد دلل على أن اهتمام المعارضة بهذه القضية ينبع من كون القضايا السياسية محسومة فى الأغلب، فضلا عن انتشار الفقر الذى تجاوز ٤٠٪، وتفاقم البطالة بشكل مدهش. ويعتقد أنه من الممكن حل هذه القضية عن طريق استصلاح الأراضى وتمليكها للشباب[٥].

أما أمين إسكندر (عضو أمانة العمل اليومى فى حزب الكرامة)، فقد نوه إلى أنه مع احتكار الحزب الحاكم للثروة والسلطة معا، وانتشار الفقر، وسطوة الأغنياء تلك الشريحة الطفيلية - أضحت القضية الاجتماعية من القضايا الضاغطة[٦]. ولا يخرج عن هذا التصور منسق مساعد حركة كفاية جورج إسحاق الذى يقول إن نسبة الفقر وصلت إلى أكثر من ٤٠٪، كما يوجد أكثر من ١٢٠١ منطقة عشوائية، يعيش فيها ٣٥٪ من الشعب المصرى، خاصة فى القاهرة والجيزة[٧].

أما الأستاذ الجامعى الباحث الاقتصادى فى جامعة بنها، ونائب رئيس اللجنة الاقتصادية فى المجلس الأعلى للثقافة د. محمد النجار، فيحدد دواعى الاهتمام بالقضية الاجتماعية قائلا: بالدرجة الأولى إن سياسة الإصلاح التى بدأت عام ١٩٩١، دفع ثمنها الفقراء، ومتوسطو الدخل، وجنى منها الشيء الكثير رجالُ الأعمال، فضلا عن السياسات الاقتصادية التى أدت إلى تدنى

نصيب الأجور من الدخل القومى، وارتفاع نصيب عوائد التملك (الفوائد، والأرباح، والريع)؛ وهو مما ينم عن الانحياز للملكية، وليس للعمل، وارتفاع معدل البطالة بالنسبة إلى قوة العمل؛ إذ يتراوح عدد العاطلين بين (٥ و٩ ملايين) قادر على العمل، وارتفاع معدل العنوسة إلى حدود ٩ ملايين عانس، وارتفاع التضخم بشكل كبير بعد تحرير سعر صرف الجنيه المصرى إلى حدود ٢٥٪، وتقدر نسبة الفقر بنحو ٢٠٪ من الذين لا يملكون الأساسيات[٨].

أما د. جودة عبد الخالق (الباحث الاقتصادى والأستاذ الجامعى فى جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)، فيتحدث عن مقاييس الفقر؛ إذ يقول: إن هناك عدة مقاييس، منها ما تحت خط الفقر القومى بنحو ٤٠٠٠ جنيه للأسرة الواحدة سنويا، بناء على النفقات، وعلى أساسه يقال إن نسبة ما هم تحت خط الفقر هى فى حدود ١٩,٦٪، أما المقياس الآخر فهو تحديد دولارين للفرد الواحد يوميا، حسب سياسة البنك الدولى، وعليه تكون النسبة فى مصر فى حدود ٤٢٪[٩].

ويرى عبد الفتاح الجبالى (رئيس الوحدة الاقتصادية فى مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، وعضو أمانة السياسات فى الحزب الوطنى الديمقراطى) أن القضية الاجتماعية قضية أساسية منذ أمد بعيد، لكنها مثار جدل كبير، ويضيف أن الحزب الحاكم اهتم بها؛ لذا أنشأ الصندوق الاجتماعى فى بداية تسعينيات القرن الماضى، ووزارة التضامن الاجتماعى منذ أربعة سنوات. ويشكل الإصلاح الاجتماعى جزءا لا يتجزأ من برنامج الإصلاح الاقتصادى، فضلا عن إعادة التوازن فى الموازين الاقتصادية الأساسية فى الموازنة العامة، وميزان المدفوعات، وتعديل الهياكل الإنتاجية، ومنها إصلاح مناخ الاستثمار، وحسب تقرير البنك الدولى، ووزارة التنمية الاقتصادية؛ فإن نسبة الفقر هى ١٩,٦٪[١٠].

أما د. عبد الحميد الغزالى (أستاذ الاقتصاد فى جامعة القاهرة - كلية

الاقتصاد والعلوم السياسية)، فيرى أن القضية الاجتماعية تمس السواد الأعظم من السكان، فهى تمثل مشكلة حادة، بسبب تفاقم الفقر الذى وصل إلى أكثر من ٥٠٪ وهو فقر مدقع؛ أى أن الفرد يعيش على أقل من دولار واحد يوميا، أما الفقر المطلق فإن نسبته تتجاوز ٨٥٪. وتقدر نسبة البطالة رسميا بنحو مليونى شاب عاطل، فى حين أن الحقيقة هى أن نسبتهم تتراوح بين (٨ و١٠ ملايين) شاب، فضلا عن انتشار الفساد، والانخفاض الشديد فى مستوى معيشة الفرد، وانتشار العشوائيات التى تضم ما يقرب من ٤٠ مليونا؛ أى نصف سكان مصر[١١].

ويؤكد د. عبد المنعم سعيد (مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية) أن نسبة الفقر فى حدود ٢٠٪. وينوه إلى أن طرح المعارضة للقضية الاجتماعية هى من باب دعوة الدولة للتدخل فى الشأن الاقتصادى؛ كالدعم، وإدارة الأصول المملوكة للدولة[١٢]. ويشير د. جمال على زهران (رئيس قسم العلوم السياسية فى جامعة قناة السويس، وعضو مجلس الشعب) إلى أن هذه القضية هى فى صلب اهتمامات شرائح اجتماعية واسعة، نتيجة ازدياد نسبة الفقر التى تتراوح بين (٤٤ و٦٠٪)، وانهيار الطبقة الوسطى[١٣].

وسلط ضياء رشوان (رئيس وحدة النظم الساسية فى مركز الأهرام للدراسات الساسية والاستراتيجية) الضوء على أسباب التركيز على القضية الاجتماعية قائلا: إن برامج الإصلاح الاقتصادى كانت تتضمن دائما موضوع الخصخصة؛ لذا كان لا بد من تأكيد أنها تؤثر سلبا فى العدالة الاجتماعية، كما أضحى الحديث عن الدعم الحكومى عبئا على الموازنة العامة، فى ظل حكومة ليبرالية يسيطر عليها رجال الأعمال والتكنوقراط؛ إذ صدرت عنها مؤشرات تشير إلى أن من نتائج الإصلاح مجموعة من الضحايا، لا سيما أن الدولة عازمة على قطع شوط كبير فى الخصخصة، فى حين برزت الأزمة الاقتصادية، ورافقها من تضخم حاد، واحتجاجات شديدة من فئات مختلفة[١٤].

ويرفض الصحفى السياسى عبد الله كمال (رئيس تحرير مجلة وصحيفة روزاليوسف، وعضو مجلس الشورى، وعضو أمانة السياسات فى الحزب الوطنى الديمقراطى) ما يقال عن نسب الفقر المبالغ فيها، ويعدها فاقدة للمصداقية، مؤكدا أنها فى حدود ٢٠٪، كما أن البطالة لا تتجاوز ٧ أو ٨٪ فحسب[١٥].

أما الصحفى عبد الله السناوى (رئيس تحرير صحيفة العربى الأسبوعية) فيعد القضية الاجتماعية قضية سياسية بامتياز، فهى متداخلة بكل مستوياتها، وضاغطة لأنها تتعلق بمستوى المعيشة، والعلم، والصحة، والسكن، والخدمات، وغلاء الأسعار، ووصلت نسبة من هم تحت خط الفقر إلى أكثر من ٤٠٪، أما التضخم فقد تجاوز ٢٥٪، وبرزت هذه القضية بحدة فى الشارع مع تراجع الإصلاح السياسى[١٦]. ويؤكد مصطفى بكرى (رئيس تحرير صحيفة الأسبوع الأسبوعية) أن نسبة الفقر قد تجاوزت ٥٢٪، مع توسع فى الشريحة الطفيلية[١٧].

وهذا ما ينوه به الصحفى محمد البرغوتى (رئيس تحرير فى محطة دريم التلفزيونية - كاتب صحفى) يقول: إن القضية قد برزت نتيجة انحياز مكونات الحزب الوطنى الديمقراطى لمجموعة من الطفيليين؛ وهو مما أدى إلى إفقار فئات واسعة من الشعب، وخلق عطالة مميتة[١٨]. ولقد خصصت الصحافة الحكومية مؤخرا مساحات واسعة، تبرز فيها اهتمام الدولة بالطبقة الفقيرة والمتوسطة فى أثناء انعقاد المؤتمر السنوى الخامس للحزب الوطنى الديمقراطى (١-٣ نوفمبر ٢٠٠٨) مؤكدة استمرار الدعم الذى تقدمه للسلع والخدمات، وهى سياسة لا تقبل المساومة أو التنازل، وهى عازمة على استكمال المشروعات التنموية فى المناطق المحرومة، وتطوير العشوائيات، والحد من ظهورها مجددا، والاستجابة لمطالب الفلاحين، وتحسين أحوالهم[١٩].

وتؤكد صحيفة الكرامة أن الحزب الوطنى يقتل العدالة الاجتماعية،

ويمشى فى جنازتها[٢٠]، وفى يوم آخر تؤكد أن أعضاءه سرقوا أراضى قدرت بنحو ٨٠٠ مليار جنيه فى عام واحد، وأصيب، فى ظل سياسات الحزب الوطنى، نحو ١٥ مليون مصرى بأمراض الكبد، وحرموا من العمل، وعدالته أفقرت الشعب، وأغرقته، وأحرقته، وسرطنته. وتضيف: يؤكد خبراء الاقتصاد أن عدالة الحزب الوطنى تعنى ظلم الشعب وإفقاره[٢١].

وتضع صحيفة البلاغ عنوانا لمقال حسين البربرى: "ردا على شعار التنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر، رجال أعمال الحزب الوطنى يمتلكون طائرات خاصة وسيارات فارهة، ويخوتا بحرية بـ ٥٠٠ مليون دولار". وتشير إلى أن هناك تناقضا شديدا فى أسلوب هؤلاء السياسيين، فهم يدعون أنهم من الفقراء، ويشعرون بهم، وفى المقابل يثيرون استفزازهم بسياراتهم الفارهة؛ وهو مما جعل الفقراء يطلقون عليها أسماء الحيوانات؛ مثل الخنزيرة والتمساحة، بوصف ذلك نوعا من السخرية على ظروفهم الاقتصادية[٢٢].

ويؤكد الباحث د. نادر فرجانى فى ورقته التى تقدم بها إلى المؤتمر الوطنى المنعقد فى القاهرة ٢٠٠٨/١١/٨ بعنوان: "مكافحة الفقر، وإقامة العدل فى مصر"، أن ثلاثة أرباع الأسر المصرية تعد فقيرة بمعدل قوامه أن متوسط عدد أفراد الأسرة (٥) والمرتب الشهرى هو فى حدود (١٦٥٠) جنيها، ويؤكد أن البطالة المتمثلة فى عدم وجود عمل هى فى حدود ربع قوة العمل المصرية، أما البطالة المتمثلة فى عدم الحصول على عمل جيد فهى نحو نصف قوة العمل[٢٣].

ويرجع الباحث الاقتصادى أحمد السيد النجار (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية) أسباب تسليط الضوء فى المرحلة الراهنة على القضية الاجتماعية بوصفها عنوان الإخفاق السياسى للحزب الوطنى الديمقراطى. وما يصدر عن الحكومة بهذا الصدد من بيانات، فهى غير دقيقة ومزورة. وعلى سبيل المثال – وفق الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – فإن

الصادرات المصرية للولايات المتحدة الأمريكية هى أقل من مليارى دولار، فى حين تشير تقارير البنك المركزى، ووزارة التجارة إلى أنها بلغت نحو ٧ مليارات دولار. وهذا يعنى أن حساب الناتج القومى خطأ. أما بيانات البنك الدولى فهى ترصد مؤشرات التنمية فى العالم وفق آخر مسح لتوزيع الدخل فى مصر عام ٢٠٠٠، وتشير إلى أن الذين يعيشون بأقل من دولارين للفرد يشكلون نحو ٤٣,٩٪ من السكان؛ وهو ما يعادل ٣٢,٩ مليون نسمة فى منتصف عام ٢٠٠٧، ومن الصعب وضع تقدير حقيقى للفقراء، بوصفهم أول مستحقى الدعم، فى ظل عدم دقة البيانات الخاصة بتوزيع الدخل[٢٤]. ومع أهمية القضية الاجتماعية، فلا بد من تدقيق الأرقام والبيانات، وهى تبقى ضمن آراء صاحب العلاقة.

٢- الإصلاح:

يعد هذا الموضوع من الموضوعات المهمة والخلافية، فهو يشمل جوانب عدة؛ منها السياسى، والاقتصادى، والإدارى. فالحزب الحاكم يؤكد ضرورة معالجة إشكالية الممارسة السياسية، ودعم الأسس الدستورية للنظام السياسى، والحفاظ على الطابع المدنى للدولة، وتطبيق اللامركزية التى تعد قمة تحقيق الديمقراطية، ليصبح المواطن، من خلالها، صاحب القرار الفعلى فى الدولة، وتوسيع دور المرأة، وإصدار نظام انتخابى أمثل يمكن الأحزاب من دخول أفضل للساحة السياسية، على النحو الذى يتفق مع مبدأ الإصلاح السياسى الذى ترسخ منذ عام ٢٠٠٣، فى حين لا ترى أحزاب المعارضة فى هذه السياسة وقائع ملموسة. وفى نظرها أن ما يجرى الآن ما هو لا رتوش تجميلية. وتأكيدا لفكرة الإصلا ح أكد الرئيس محمد حسنى مبارك، فى ختام أعمال المؤتمر السنوى الخامس للحزب الوطنى الديمقراطى، أن الدولة ستمضى خطوات فى الإصلاح، بدون رجوع إلى الوراء[٢٥].

كما أشار السيد جمال مبارك (أمين السياسات) فى المؤتمر المذكور، أن

المواطنة والديمقراطية هما حجر الزاوية للإصلاح السياسي[٢٦].

وأشار د. عليّ الدين هلال (الأستاذ الجامعى فى جامعة القاهرة، وعضو المكتب السياسى فى الحزب الوطنى الديمقراطى، وأمين الإعلام) إلى أن قطار الإصلاح قد غادر مخدعه، وساذج مَن يعتقد أنه توقف، كما أشار إلى أن الرئيس مبارك فى عام ٢٠٠٠، طرح الإصلاح لتطوير الأحزاب السياسية، وفى فبراير من العام نفسه، بدأ إصلاح داخلى بالحزب الوطنى، انتهى فى سبتمبر ٢٠٠٢، بطرح الدعوة للمشاركة والفكر الجديد، ولم تكن بها ورقة عن الإصلاح السياسى، وكان التركيز على الإصلاح الاقتصادى، والنظر فى ملفات جديدة. وفى عام ٢٠٠٣ فى المؤتمر السنوى الأول للحزب، طرحت ورقتى المواطنة والديمقراطية، على أساس أننا لا يمكن أن نمضى قدما فى إحداها بدون الأخرى. ويتابع قائلا: لا بد أن نفرق بين الدعوة والتبشير إلى الإصلاح، ومزاياه، وتحويله إلى واقع، وهو ما يحدث عندما يتغير التوازن السياسى فى البلد، أو عندما تقتنع القيادة السياسية الحاكمة بأهمية التغيير. وما يحدث فى بلدنا هو تطور تدريجى من قمة الدولة، يتعايش فيه القديم والجديد معا، وليس معناه نسف ما مضى، فالجديد ينمو فى رحم القديم، وليس معناه التراجع عن الإصلاح، ويمكن أن تتباطأ خطاه بعض الوقت.

ويضيف د. عليّ الدين هلال كذلك أن من إشكاليات الإصلاح ضعف المشاركة السياسية، فمنذ عام ١٩٥٢ حتى اليوم، لم تزد نسبة المشاركة فى أى استفتاء عن ٢٥٪ من أصوات المصريين؛ وهو ما يعنى أن المصريين قد أداروا ظهورهم للسياسة، وكل ما يحدث من عراك بين القوى السياسية، بما فيها الحزب الوطنى، هو على ٢٥٪ فحسب؛ وهو مما يجعل الكلام عن الإصلاح كلاما جزئيا، ولا يجوز التعامل مع العزوف السياسى بخفة، فالمصرى لا يشارك إلا فيما يعتقد أنه يحقق مصلحته. وقد ساعد على ذلك عدم فاعلية الأحزاب، وعدم تكوين تنظيمات تسمح لها بالفوز بالانتخابات، والتحدى

هو فى زيادة قوة فاعلية الأحزاب، من خلال تعديل النظام الانتخابى بشكل يسمح للأحزاب بحيثية أكبر فى البرلمان. فإشكالية المشاركة ليست فى تغيير القانون، ولكن فى تغيير وعى الناس، للتخلص من ميراث ٥٠ سنة من الخوف من السياسة.

ويلفت د. علىّ الدين هلال الانتباه إلى المرحلة الحالية، ويصفها بأنها مرحلة هضم للتحولات والتعديلات الدستورية التى حدثت واستيعاب لها، واستعداد للمرحلة القادمة. وسوف يطرح قانون الإرهاب بما قد يثيره من جدل كبير، تتبعه انتخابات مجلس الشورى فى عام ٢٠٠٩، ومجلس الشعب فى عام ٢٠١٠، ثم انتخابات رئيس الجمهورية عام ٢٠١١[٢٧].

أما رفعت السعيد فلا يرى وجودا للإصلاح حتى الآن، وإنما يوجد حديث عنه، لكن هذا لا ينفى بعض النتائج المرجوة المحدودة والجزئية[٢٨]. ويوافقه الرأى أحمد حسن قائلا: لا يوجد إصلاح، فعلى الصعيد الاقتصادى نمضى من انهيار إلى آخر. وسياسيا، ألغوا الإشراف القضائى على الانتخابات التى هى مزورة بالكامل، والدليل على ذلك الانتخابات المحلية الأخيرة التى جرت فى إبريل ٢٠٠٨؛ إذ كان عدد المقاعد المطلوبة للسجالس ٥١١٠٠ (واحدا وخمسين ألف ومائة)، فحصل الحزب الحاكم على ٥١٠٠٠ منها[٢٩].

ويرى د. وحيد عبد المجيد بعض الإجراءات على صعيد السياسات المالية والمصرفية، بدرجة أقل على مستوى الهيكل الاقتصادى، أما بالنسبة إلى الإصلاح السياسى ففى (٢٠٠٣-٢٠٠٤) كان هناك اتجاه لاتخاذ خطوات نحو الأمام، نتيجة القلق المتمثل فى سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، لكن الأمور سرعان ما عادت إلى طبيعتها، بعدما شهدنا انحسارا لهذه السياسة[٣٠].

ولا يعتقد د. أسامة الغزالى حرب فى وجود إصلاح بالمعنى الدقيق، وإنما هناك رتوش تجميلية، فالدولة فى أسوأ حالات عجزها عن أداء أدوارها[٣١]. ويتفق معه بشكل كامل، محمود الصباحى؛ إذ لا يرى وجودا

للإصلاح بشكليه الجزئى أو الشامل، ويتساءل عن نزاهة الحكم، ودور المعارضة فى البرلمان[٣٢].

أما أمين إسكندر فلا يؤمن بوجود الإصلاح البتة، فالإصلاح الاقتصادى تبددت أهدافه ببيع أصول البلد لرجال الأعمال المرتبطين بعلاقات مشبوهة بالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وشبكات تهريب الأسلحة والبترول، فضلا عن سياسة اللبرالية التى تعتمد على اقتصاد السوق المجحف بحق الفقراء. وعلى الصعيد السياسى لا توجد انتخابات حرة، أو تداول سلمى للسلطة، مع صلاحيات واسعة، نتيجة مصادرة حرية تكوين الأحزاب، وقانون الطوارئ[٣٣]. وهذا نفسه ما يراه جورج إسحاق الذى أكد وجود الفساد وليس الإصلاح، والمشاكل هى، فى حقيقة الأمر، أكبر من قدرة الحزب الحاكم[٣٤].

أما مجدى حسين (أمين عام حزب العمل المجمد)، فيعد الإصلاح المطروح خدعة؛ إذ هدفت السلطة، من خلاله، إلى تنفيذ مطالب صندوق البنك الدولى[٣٥]. وأما د. محمد النجار فيرى فى الإصلاح السياسى، كما هو معلن، انتكاسة، فمساحة حركة القوى السياسية، وفرص التعبير والصعود السياسى من خلال الانتخابات أكثر ضيقا من السابق. أما على الصعيد الاقتصادى فيمكن القول: أنجز، ولم ينجز؛ ففى المجال المالى والنقدى حصلت إنجازات جيدة فى عهد حكومة عاطف صدقى (كتوحيد سعر صرف الجنيه والعملات الأجنبية، وتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلى الإجمالى إلى حدود ١٪، وكان معدل التضخم معقولا ومقبولا). وبعد رحيل هذه الحكومة تطورت الأمور إلى أن بلغ عجز الموازنة منذ وزارة عاطف عبيد حتى الآن من ٩-١٠٪، وارتفع معدل التضخم إلى أرقام غير معهودة. وفيما يتعلق بالإصلاح الهيكلى الذى تمثل فى الخصخصة، والمشروعات القومية الكبرى، فأما عن الأولى فقد تم فيها إهدار موارد بناها المجتمع منذ عقود طويلة؛ فبيعت، وبيع معظمها للأجانب، وهناك لغط حول تقدير قيمة ما تم بيعه؛ لأن بعض المصانع

الذى خصخص تبين أن قيمة الصفقة هى أقل من ثمن أرض المصنع، ولقد تحولت الخصخصة من اكتتاب عام يمكن أن يوصف بالرأسمالية الشعبية، ويوسع قاعدة الملكية، إلى خصخصة عن طريق المستثمر الرئيسى؛ وهو مما يضع قوى احتكارية فى الاقتصاد، كما أن عائد الخصخصة استخدم معظمه إما فى سداد الديون للبنوك، وإما فى المعاش المبكر، وإما فى التدريب التحويلى، ولم يوجه أى عائد إلى إقامة مشروعات جديدة[٣٦]. ولا يختلف معه فى شيء، د. جودة عبد الخالق الذى يؤكد أنه لا وجود للإصلاح السياسى، بل يوجد إفساد سياسى، يتجلى فى الإبقاء على المادة (٧٧) المتعلقة بإبقاء فترات رئاسة الجمهورية مفتوحة، وإلغاء الإشراف القضائى على الانتخابات، وتجريد المواطن من بعض الحقوق المدنية الواردة فى مقدمة الدستور. أما اقتصاديا فيضيف د. عبد الخالق: لقد طرحت مصر خطة الإصلاح الاقتصادى فى عام ١٩٩١ الذى تضمن تقليل تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى، وتحرير الأسعار، وتخفيض الدعم، واعتماد الخصخصة، وتحرير التجارة الخارجية، وانتقال رءوس الأموال، تحت عنوان "التحول نحو اقتصاد السوق"، على أن تخرج الدولة من دور الإنتاج والاستثمار، وتكتفى بدور المراقب والمنظم. وبعد انقضاء مدة الزمن، لم تتحقق الآمال المرجوة، بل برز استقطاب حاد بين الطبقات الاجتماعية. وبإدماج الاقتصاد الوطنى مع الاقتصاد العالمى، أصبح الاقتصاد المصرى عرضة للصدمات الخارجية؛ وهو ما أثر فى الأوضاع الاجتماعية، وهذا ما أدى إلى ارتفاع الأسعار، وزيادة التضخم الذى بلغ عام ٢٠٠٧ نحو ٢٧٪[٣٧].

أما عبد الفتاح الجبالى فيخالف ما طرح سلفا، بتأكيده أن نسبة النمو قد وصلت إلى ٧,٢٪، كما أن ميزان المدفوعات قد حقق فائضا، والنقص فى عجز الموازنة قد انخفض، أما بالنسبة إلى الإصلاح السياسى فهو أكثر تعقيدا، ويأخذ عادة فترة زمنية أطول، وما أنجز جيد؛ فالآن حسب الدستور يمكن

لمجلس الشعب أن يعدل الموازنة، بدون الرجوع إلى الحكومة، كما لعب المجتمع المدنى دورا أساسيا فى الحياة العامة؛ إذ تجاوز عدد الجمعيات ٢٥ ألف جمعية[٣٨].

ولا يرى د. عبد الحميد الغزالى إصلاحا، وإنما تراجعا شديدا متناميا، ففى الجانب السياسى هناك تعديل الدستور فى ٣٤ مادة عام ٢٠٠٧، سماها فقهاء الدستور بالخطيئة الدستورية، حسب زعمه ؛ لأنها مثلت انتكاسة حقيقية، ترسخ الاستيلاء الأبدى على السلطة[٣٩].

ويخالفه الرأى د. عبد المنعم سعيد، حينما يسلط الضوء على حقائق أساسية ذات صلة بالإصلاح، فالعمر المتوقع للمواطن المصرى ارتفع بمعدل ١٥ سنة؛ إذ أصبح متوسط العمر (٧٢) عاما، وتضاءلت نسبة الوفيات عند النساء، وهذا يشير إلى تقدم فى النظام الصحى والتعليمى، كما أن عدد حاملى الهاتف النقال هو فى حدود ٣٧ مليونا، و١٢ مليون مصرى يستخدم الإنترنت، أما بالنسبة إلى الإصلاح السياسى فهو أبطأ؛ إذ ما زال عدم التوازن بين الحزب الحاكم والأحزاب الأخرى واضحا، كما أن بيرقراطية الدولة لا يمكن إنكارها، فضلا عن وجود تناقض فى بعض مواد الدستور، والمشاركة السياسية فى الانتخابات ما زالت ضئيلة[٤٠].

ويخالفه الرأى د. جمال على زهران؛ إذ يشير إلى وجود انتكاسة إلى الوراء وليس هناك إصلاح حقيقى[٤١]. ويتفق معه ضياء رشوان الذى يقول: إن الإصلاح يعنى إسقاط حكومة، والإتيان بأخرى، وهو يمر عبر الناخب، والمشاركة السياسية، فأين نحن من ذلك[٤٢]؟

ويؤكد عبد الله كمال وجود الإصلاح المتنوع، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، مشيرا إلى وجود أدلة ملموسة؛ فعلى الصعيد السياسى أقرت تعديلات دستورية فى حدود (٣٤) مادة، فضلا عن تعديلات مزمع إقرارها؛ كقانون الانتخابات واللامركزية، وتوسيع دور المرأة. وهذه النتائج برزت فى

أثناء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الأخيرة، أما على الصعيد الاقتصادى، فقد تمت هيكلة النظام المالى والمصرفى، وارتفع معدل النمو إلى نحو ٧,٧٪، وتم الحفاظ على استقرار سعر صرف الجنيه، ورفع الاحتياطى المالى إلى (٣٥) مليار دولار، وتم توفير ما يقارب (٧٠٠) ألف فرصة عمل [٤٣].

ويخالفه الرأى عبد الله السناوى؛ يعتقد أن ليس هناك إصلاح، بل اختناق، وانسداد فى القنوات السياسية والاجتماعية، فسيطرة رجال الأعمال على الحزب الحاكم لا مجال للشك فيها، فضلا عن سيطرته التشريعية، وانتشار الفساد المتمثل فى كبار رجال الأعمال (هانى سرور مالك شركة هادلينا، وهشام طلعت مصطفى، وعماد الجلدة...)، كما ألغيت فقرة أساسية فى قانون منع الاحتكار الذى تقدمت به الحكومة، المتضمن إعفاء المبلغ عن أى احتكار، تحت ضغط رجل الأعمال أحمد عز، حسب رأيه[٤٤].

ويوافقه الرأى مصطفى بكرى الذى يرى أيضا أن ليس هناك إصلاح جديد، بل رتوش، والتعديلات الدستورية التى صدرت مؤخرا تكرس هيمنة الحزب الحاكم، وأن الأحزاب الأخرى مكبلة[٤٥]. وهذا ما يشير إليه الصحفى محمد البرغوتى بقوله: يوجد تخريب واستيلاء على الأصول العامة المملوكة للشعب، والغرض من التعديلات الدستورية هو خلق الأجواء الملائمة لعملية التوريث[٤٦].

أما المستشار طارق البشرى فذهب إلى أبعد من ذلك حينما قال فى حوار مع صحيفة المصرى اليوم: إن النظام المصرى لم يتبنّ مشروعا للإصلاح السياسى بالمعنى المعروف، وما حدث ليس سوى عملية تجميل لصورة النظام، وأكسبها عدولا تاما عن السياسات التى تراعى الأبعاد والتوازنات الاجتماعية. ويمكن القول: إن الإصلاح يحصل حينما تحل المشاكل، وتعالج السلبيات الموجودة، وحينئذ نرى أن الأوضاع قد تحسنت نحو الأفضل، وما تم ليس إلا عدولا عن السياسات التى تراعى الأبعاد[٤٧]. إن الموقف من الإصلاح يرتبط

بكل الانتماءات الفكرية والتنظيمية لصاحب العلاقة، والرغبة فى تحقيق الإصلاح، أو عدمه، ولا يخرج عن حيثيات الصراع السياسى بين مختلف القوى السياسية. وينبغى تأكيد الحاجات الداخلية لأى إصلاح حالى، أو مستقبلى، بدلا من شروط الصندوق والبنك الدوليين، وما شابه. وتقتضى الضرورة التحلى بأكبر قدر ممكن من الموضوعية، فى حال الحديث عن هذا الموضوع الإشكالى.

٣- أولويات العمل السياسى والاقتصادى:

ترتبط هذه الأولويات، كما هو معهود بالتوجهات الفكرية للباحث والسياسى والاقتصادى، والأحزاب على حد سواء، لذا تختلف هذه الأولويات من حزب إلى آخر، ومن شخص إلى آخر. ولقد حددها الرئيس محمد حسنى مبارك بأنها المتمثلة فى الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادى، والاهتمام بقضايا الاستثمار، وإتاحة فرص العمل، وتوسيع قاعدة العدالة الاجتماعية، ومحاصرة الفقر، والنهوض بالخدمات، والاهتمام بالوحدات الحزبية[٤٨]. وأشار إلى بعضها السيد جمال مبارك؛ كالاهتمام بالقطاع الزراعى، لتحقيق الأمن الغذائى، والاكتفاء الذاتى للحاصلات، وتطوير الصناعة الزراعية، وترشيد استهلاك مياه الرى[٤٩]. أما الأمين العام للحزب الوطنى صفوت الشريف، فيؤكد أهمية دعم الأسس الدستورية للنظام السياسى الذى يقوم على المساواة الشرعية الدستورية، بوصفها أساسا للحكم، والحفاظ على النظام الرئاسى، وتشجيع الدور البرلمانى للرقابة أو التشريع[٥٠].

ويعد رفعت السعيد توحيد كل القوى السياسية أولوية أساسية[٥١]. فى حين يرى أحمد حسن فى الإصلاح السياسى والديمقراطية الأولوية الأهم[٥٢]. ويتفق معه د. أسامة الغزالى حرب؛ إذ يحدد ضرورة إقامة نظام ديمقراطى، وإقرار دستور جديد، وتحرير الإعلام، وتوسيع نشاط المجتمع المدنى، وتأمين الحريات لكل الجمعيات والنقابات. ويتفق معه محمود الصباحى؛ إذ يصر على

أهمية إجراء انتخابات حرة نزيهة، بوصفها مفتاحا لتفعيل الحركة السياسية[٥٤]. وبالنسبة إلى جورج إسحاق فإنه يعد التغيير الشامل وتحقيق الائتلاف الوطنى من الأولويات الوطنية الأساسية[٥٥]. أما محمد النجار فيحدد الأولويات بمحاربة الفقر، ورفع مستوى معيشة الطبقة الوسطى، والفقيرة، وإعادة توزيع الدخول فى ظل التفاوت فى مستواها مع الثروات فى المجتمع، وفى ظل تآكل الطبقة الوسطى بفعل التضخم، وضرورة إصلاح التعليم، وإيجاد فرص متكافئة للناس، والتداول السلمى للسلطة[٥٦].

أما عبد الفتاح الجبالى فيرى أن الأولويات الأساسية يكمن فى إجراء تعديلات قانونية لمزيد من تعميق الديمقراطية فى المجتمع، ومنها اللامركزية، وزيادة مقاعد المرأة فى البرلمان، والقيام بتعديلات فى السياسة الاقتصادية (كإدارة الأصول المملوكة للدولة)[٥٧].

أما د. عبد الحميد الغزالى فيرى أن الإصلاح السياسى الحقيقى هو المدخل لأى إنجاز فى كل الجوانب[٥٨]. ويرى د. عبد المنعم سعيد ضرورة إصدار دستور جديد، وإجراء انتخابات نظيفة، وتفعيل اقتصاد السوق بوصفه أولوية[٥٩]. أما د. جمال زهران فيحدد الأولويات بأنها العدالة الاجتماعية والإصلاح الديمقراطى، وحرية تكوين الأحزاب السياسية، وإجراء انتخابات برلمانية حرة بإشراف قضائى، ورئاسية فى أجواء تنافسية حرة[٦٠]. ويرى ضياء رشوان أن أولويات المعارضة تختلف كلية عن أولويات الحزب الحاكم، فمدخلها إلى البحث فى الشئون العامة مختلف عن مدخل الحزب الحاكم، فهى لا تمتلك معلومات دقيقة عن الوضع الاقتصادى، وليس لديها التمثيل الكافى فى البرلمان، ولا تملك القدرة على التأثير فى القرار؛ لذا فهى تركز على الجوانب السياسية[٦١].

أما عبد الله السناوى فيرى أن القضية الاجتماعية هى الأساس، ويؤكد أن الأولويات تختلف من مرحلة إلى أخرى، ففى عامى ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ طرح

موضوع الإصلاح السياسى بوصفه أولوية، وحصل تراجع فيما بعد، ومن ثم بدى التوريث واضحا للعيان، وظهرت الحركات الاحتجاجية بأشكالها المختلفة[٦٢].

وفى حقيقة الأمر، فإن الأولويات متنوعة الأشكال، من سياسية، واقتصادية، واجتماعية، غير أن المعارضة تؤكد الجانب السياسى كما رأينا، فى حين يؤكد الحزب الحاكم مختلف القضايا.

٤- البرامج:

تعد قضية إمكان امتلاك الأحزاب برامج سياسية واقتصادية واجتماعية قضية بالغة الأهمية. فالجميع يقولون إنهم يمتلكون الرؤية المناسبة، لكن أين نحن من ذلك؟ أعتقد أن لدى الحزب الوطنى الديمقراطى البرنامج الاقتصادى والسياسى، كما يمتلك رؤية للحكم، فهو موجود فى كل المؤسسات الدستورية، والمجتمعية، وهو يحكم شكلا ومضمونا. ويقتصر إمكان وجود البرامج أو عدمها على بعض أحزاب المعارضة، وربما لا يتجاوز ذلك ثلاثة أحزاب منها. فيرى رفت السعيد (رئيس حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى) أن لدى حزبه عشرات الدراسات والأبحاث فى مجالات مختلفة، وهذا يشير إلى امتلاكه رؤية موحدة، فعلى سبيل المثال - على حد قوله - أعلنا وجهة نظر حزب التجمع فى الأزمة العالمية الأخيرة، وآثارها فى الاقتصاد المصرى، وسبل مواجهتها[٦٣]، وأصدرنا البرنامج العام لحزب التجمع فى عام ٢٠٠٦[٦٤]، حددنا فيه الأولويات والسياسات على كل الأصعدة، وحددنا استراتيجية لتطوير التعليم ما قبل الجامعى منذ عام ٢٠٠٣[٦٥]، وأصدرنا مجموعة أبحاث عن المرأة[٦٦]، ويمكن الاطلاع على كل الشئون المثارة فى وثائق المؤتمر العام السادس المنعقد فى ٥-٢٠٠٨/٣/٦[٦٧]. ويخلص رفعت السعيد إلى القول إن لدى حزب التجمع رؤية متكاملة تشمل كل الشئون[٦٨].

ويرى أحمد حسن أن لدى معظم الأحزاب رؤية للأوضاع العامة من مختلف جوانبها، ويضيف أنه فى أثناء مناقشات التعديلات الدستورية عام ٢٠٠٧ تحدثنا فى هذا الموضوع فى مجلس الشورى مع رئيس المجلس، وأمين عام الحزب الوطنى، عن كل الموضوعات المثارة، لكن للأسف ليس لديهم تخطيط[٦٩].

ويشير د. وحيد عبد المجيد إلى وجود رؤية سياسية واقتصادية واجتماعية لبعض الأحزاب، خاصة الوفد والتجمع، وإذا كان الحزب الحاكم يصر على عدم امتلاك المعارضة رؤية ما، فهذا يعنى أنه فى أزمة، وخطابه مازال خطابا شموليا، ولم يخرج بعدُ من هيمنة الحزب الواحد[٧٠]، وهذا ما يؤكده د. أسامة الغزالى حرب فى حوارنا معه، وكذلك محمود الصباحى الذى يؤكد أن ترخيص الأحزاب تم على أساس برامجها، وهى تمارس دور حكومة الظل[٧٢]. أما أمين إسكندر فيشير إلى بعض الأحزاب التى لديها برامج كحزب التجمع الذى لديه أفضل لجنة خبراء اقتصاديين فى مصر، كما أن حزب الكرامة كان قد تقدم بعشرات المشاريع للجنة الأحزاب[٧٣]. وأما جورج إسحاق فيرى أن هناك رؤية لدى أحزاب المعارضة، غير أنها أحزاب ضعيفة وهامشية[٧٤]. ويرى مجدى حسين أن لدى المعارضة دراسات وأبحاث تشكل فى مجملها رؤية متنوعة، غير أنها غير متفقة على الموقف النهائى من الحزب الحاكم، فهناك من يدعو لتوسيع المشاركة السياسية، وهناك بعض آخر يرى فى الحل الشامل سبيلا وحيدا لتحديد مستقبل مصر[٧٥]. أما د. محمد النجار فيقول إن لدى الحزب الحاكم برامج واضحة مستقاة من برامج صندوق النقد، والبنك الدوليين، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير، ومنظمة التجارة العالمية، وهو يتبنى سياسات الرأسمالية فى طورها الحالى (رأسمالية مدرسة شيكاغو) التى تميل إلى تحرير كل شيء، ويمتلك الأدوات التى تمكنه من تفعيل ما يرى، أما المعارضة فليس لديها برامج، وإنما كوادر ممتازة ومتميزة، ورؤى وأفكار

عامة، كالتجمع والوفد والناصرى، وما عدا ذلك فهى أحزاب ورقية، لا يعرف الشارع أسماء رءوسائها[٧٦].

ويرى د. جودة عبد الخالق أن أحزاب المعارضة لديها تصور عما ينبغى السير به فى المجتمع، مع إجراءات محددة فى مجالات شتى، غير أن الجميع فى حاجة إلى بيانات ومعلومات دقيقة، وهذا غير متوافر إلا لدى الحزب الحاكم. وبالرغم من ذلك، فحينما نوقش الإصلاح الضريبى، طرح حزب التجمع موضوع الضريبة التضامنية بوصفه حلا، وقدم مقترحات، لكن الحزب الحاكم بناء على مشورة خبراء من الولايات المتحدة الأمريكية، طرح نظام الضريبة الواحد[٧٧]. أما عبد الفتاح الجبالى فإنه يؤكد عدم امتلاك المعارضة أى برنامج، باستثناء حزب التجمع، ولدى بعض أحزابها سياسات غير مفهومة كحزب الوفد الذى يعارض اقتصاد السوق، وهو حزب ليبرالى[٧٨]. وأما د. عبد الحميد الغرالى فيؤكد أن لدى الأحزاب رؤية، إذا ما أتيح لها فرص التطبيق[٧٩]. ويشير د. عبد المنعم سعيد إلى أن المعارضة لديها أهداف، لكن بدون تكلفة، فالبرنامج فى حاجة إلى موارد، وهذا غير متوافر لدى أحزاب المعارضة[٨٠]. وهذا ما ينفيه د. جمال زهران الذى يؤكد أن المعارضة تمتلك رؤية واضحة فى كل الجوانب بدون تفضيل[٨١]. ويتساءل ضياء رشوان عن طبيعة البرامج لدى أحزاب المعارضة، وهذا هو المهم، ولكن هذا لا ينفى أنها تمتلك رؤية[٨٢]. أما عبد الله كمال فيقول إن لدى المعارضة بعض الأفكار، غير أنها لا تمثل برامج متكاملة، وهذا فى حاجة إلى أن تكون البرامج ذات صلاحية للتطبيق، مع إمكان طرح أفكار لتمويلها، فضلا عن اتجاهاتها المختلفة[٨٣]. ويؤكد عبد الله السناوى أن المعارضة لديها خبراء ذوو كفاءة عالية، غير أن دراساتهم توضع عادة فى الأدراج، وهذه الدراسات فى حاجة إلى مناقشتها فى مؤتمرات علمية وسياسية، فى إطار مشروع التغيير[٨٤]. ويرى مصطفى بكرى أن الأحزاب تفتقر إلى رؤية مع بعض الاستثناءات[٨٥]. أما محمد البرغوتى فإنه

يصر على أن بعض أحزاب المعارضة كالتجمع والوفد لديها رؤية جيدة، وأن الحزب الحاكم من خلال تأكيده عدم امتلاك الأحزاب أية رؤية يحاول إطالة أمد استيلائه على السلطة[٨٦].

لقد تقدمت بعض الشخصيات فى يوليو ٢٠٠٨ برؤية حول بناء الدولة، وبيان مستقبلها بعنوان: "ملحق وثيقة مستقبل مصر نحو بناء دولة مدنية وديمقراطية جديدة"، وقد وقع عليها بداية نحو (٣٩) شخصية، وصل عددهم فى شهر سبتمبر نحو (٨٨) فردا.

ولقد حددت الوثيقة المبادئ الأساسية للدولة الجديدة، وأبعاد الإصلاح، ومبادئ النظام الاقتصادى واستدامة التنمية، وثوابت المواطنة الكاملة، وكيفية تفعيل الثقافة المصرية، وماهية السياسات الخارجية، وبيان حقوق الشعب بوصف ذلك مصدرا للشرعية والسيادة، وهى تشكل ورقة عمل جيدة لأى برنامج[٨٧]. كما تقدم د. نادر فرجانى بورقة عمل جيدة لمعالجة الفقر من خلال تحديده لثلاثة محاور: الوفاء بالحقوق للجميع على قدم المساواة وبناء العدالة التوزيعية، والإنصاف فى المنازعات[٨٨]. وهذا ينطبق على بحث د. محمد غنيم عن ملامح مشروع التعليم والبحث العلمى فى مصر؛ إذ حدد مستوى التعليم والتكلفة المالية السنوية الذى قدرها بنحو (٥٦) مليار جنيه سنويا[٨٩]. وبالرغم مما يقال تبقى معظم أحزاب المعارضة أحزابا لا تنطوى على أيديولوچيات قوية، وبرامجها ما زال يشوبها الغموض، والقصور.

٥- المعارضة وأوضاعها الداخلية:

تعانى أحزاب المعارضة من اختلالات داخلية، وانتفاء الممارسة الديمقراطية داخلها، وضعف تنظيمى وفكرى، وكذلك ضعف فى قاعدتها الاجتماعية، فضلا عن القيود المفروضة عليها... وغيرها. والسؤال المطروح: أين هذه الأحزاب من معالجة أوضاعها الداخلية؟ فهل هى صعبة المعالجة، أم

أن أحزاب المعارضة منكفئة على ذاتها؟ وما حدود هذه المعالجة إن وجدت. ويرى د. عمرو الشوبكى أن المعارضة ضعيفة، غير أن خطابها الدعائى كان له تأثير فى الشارع المصرى[٩٠]. أما طارق البشرى فيقول إن الأحزاب لم تستسلم، لكن قدرتها على الحركة ضعيفة، ونشاطها الكلامى أكثر من نشاطها الحركى، وقدرتها على الحشد ضعيفة، فالمجتمع مفكك، وهذا يؤدى إلى إعاقة التحركات الجماعية، ولا يجعلها بالدرجة الكافية[٩١]. ويقول رفت السعيد: إننا نتهم بالوضع التنظيمى والفكرى فى الحزب، ولا نجد تعارضا بين اهتمامنا بالقضايا السياسية والاجتماعية والحزبية، فهى مسارات متكاملة، ولدينا أبحاث عن هذا الموضوع[٩٢].

وهذا ما يؤكده أحمد حسن بقوله: هناك مشاكل عدة فى كل الأحزاب، غير أنها محط اهتمامنا، ولقد ناقشناها فى المؤتمر العام الخامس لحزبنا المنعقد فى مارس ٢٠٠٧[٩٣].

ويرى د. وحيد عبد المجيد أن ليس هناك إصلاحات ملموسة فى الأحزاب السياسية نتيجة الحصار، وهناك اختلالات داخلية عميقة، وفقدان الحماسة[٩٤]. أما د. أسامة الغزالى حرب فيعد المشكلات الداخلية الحزبية أمرا عاديا وطبيعيا كأية مؤسسة، وتوجد لدينا معالجات دائمة، وما يشاع عكس ذلك هو مجرد إشاعة من قبل الحكومة فى إطار الصراع السياسى[٩٥].

ويقول محمود الصباحى إن سياسات الحزب الحاكم الكامنة فى تهميش الأحزاب السياسية، وفرض القيود عليها، والتمسك بقانون الطوارئ، من الأسباب الجوهرية لزهد الأحزاب السياسية، حتى فى تصحيح أوضاعها الداخلية[٩٦]. وهذا ما يؤكده أمين إسكندر بقوله: الأزمات التى افتعلتها السلطة؛ كعدم السماح للأحزاب بحرية الحركة، انعكس على قدرتها على تصحيح أوضاعها الداخلية، وأفقدها قيادات ميدانية[٩٧]. ويرى مجدى حسين أن الحياة الحزبية الداخلية، بما فيها من سلبيات، قد تراجعت إلى المرتبة الثانية فى سلم

أولويات الأحزاب السياسية، نتيجة تقدم بعض القضايا المتصلة بحياة الناس، كالإصلاح الشامل، وتغيير الطاقم الحاكم، والعدالة الاجتماعية، فضلا عن ضعف القوى السياسية، وتقدم الحركات الاحتجاجية قدما نحو الأمام، كحركة ٦ إبريل، وحركة شباب ٦ إبريل، واتحاد المعاشات، وبعض النقابات المستقلة فى وسط الموظفين والعمال[٩٨].

ويقول د. محمد النجار: لم يعد لدى الأحزاب ما تطمح إليه، إما لقصور فى إمكاناتها، وإما لغياب المشروع القومى الذى يؤجج حماسة الجماهير، فضلا عن ضعف مستوى الحياة لقطاعات واسعة؛ وهو مما يجعلها غير مستعدة إلا لمأكلها ومشربها ومسكنها[٩٩]. ويؤكد جودة عبد الخالق المشاكل التى تكبل نشاط الأحزاب التى لا تزال دون حل، ولم تتحدى هذه الأحزاب القيود المفروضة عليها[١٠٠].

أما عبد الفتاح الجبالى فيرى أن المعارضة لا تعالج أوضاعها الداخلية كما يجب، والحزب الوطنى الديمقراطى لا يتدخل فى شئونها، فهو ليس طرفا فى صراعاتها[١٠١]. وأما د. عبد الحميد الغزالى فيعتقد أن أحزاب المعارضة أحزاب هامشية وكرتونية، تعطى النظام الشرعية فى إطار تعددية حزبية غير حقيقية، ولا تهتم بأوضاعها الداخلية[١٠٢]. ويرى د. عبد المنعم سعيد أن المعارضة متفجرة إعلاميا فحسب، وهى لا تعير مشاكلها الداخلية أى اهتمام، وليس لديها القدرة على التمويل الذاتى، وإعداد كوادر للعمل السياسى[١٠٣]. ويؤكد عبد الله السناوى أن أحزاب المعارضة منكفئة فعليا، نتيجة طريقة تصميم اللعبة السياسية على ما هى عليه، بحيث أصبحت أحزابا هامشية، وغير ديمقراطية[١٠٤]. وهذا ما يؤكده مصطفى بكرى[١٠٥]. أما أحمد السيد النجار فيرى أن أحزاب المعارضة أحزاب هامشية ضعيفة، لديها صعوبات داخلية جمة، وتنظيمية وفكرية، فضلا عن مشكلة التداول السلمى للسلطة، وفقدان الديمقراطية داخلها، وهى لا تولى هذه الأوضاع الداخلية الاهتمام الكافى، إذا

استثنينا حزب التجمع[١٠٦].

إن الواقع الحالى للأحزاب يؤكد ضعفها التنظيمى، وعدم تمثيلها الكافى لتيارات ثقافية واجتماعية فى المجتمع، وغياب العامل الديمقراطى فى حياتها الداخلية، وارتباطها بشخص رئيس الحزب، والمعالجات مازالت قاصرة.

٦- الاتهامات المتبادلة:

لقد بلغت الاتهامات المتبادلة بين الحزب الوطنى الديمقراطى وأحزاب المعارضة على صفحات الصحف حالة مؤلمة، تدعو إلى التفكير مليا فى واقع التجربة الحزبية وممارسات الأحزاب السياسية، وفى خضم هذه المعركة التى رافقت انعقاد المؤتمر السنوى الخامس للحزب الحاكم فى بداية نوفمبر ٢٠٠٨، برزت أصوات معتدلة دعت إلى التهدئة؛ كدعوة أمين عام الحزب الوطنى الديمقراطى السيد صفوت الشريف، حينما دعا إلى وضع نهاية للعبث السياسى، والمزايدة بقيم الحرية، وتجاوز الديمقراطية[١٠٧]. وكانت هناك اتهامات غير معقولة تمس الجو العام السلمى؛ منها كما ورد فى صحيفة الدستور عامل الإثارة والمبالغة الذى يبعد الكاتب عن المصداقية.

من ذلك مثلا هذا العنوان على الصفحة الأولى: جلال عامر يكتب: "الحزب الوطنى أخطر على مصر من ضربها - لا قدر الله - بقنبلة ذرية".

فأضرار القنبلة: وفاة ١٠٠ ألف شخص بالانفجار، وإصابة ربع مليون بسرطان الإشعاعات، وتبوير نصف مليون فدان، و١٠٠ مليار جنيه خسائر مادية، ورعب نفسى يستمر عشر سنوات، أما أضرار الحزب الوطنى؛ فهى: وفاة ٢٠٠ ألف شخص لنقص العلاج والأغذية والتعذيب والكوارث، وإصابة نصف مليون مواطن بسرطان المبيدات، وتبوير مليون فدان صالح للزراعة، وضياع ٦٠٠ مليار جنيه، ورعد الطوارئ مستمر منذ ربع قرن[١٠٨]. فلا يعتقد أن هذه المقارنة موضوعية، وتبقى فى نطاق آراء الكاتب.

كذلك عنوان مقال محمد معتصم: "خطاب الرئيس فى ٢٠٠٨ نسخة من خطابة فى ٢٠٠٧ من أول أيها الإخوة المواطنون، حتى وفقنا الله وإياكم".

الفارق الوحيد هو أن خطاب العام الماضى كان فى آخر أيام المؤتمر، فى حين أن خطابة هذا العام كان فى أول يوم بالليل، وفى ٢٠٠٧ تطلع الرئيس لمؤتمر مثمر وناجح، وفى ٢٠٠٨ تمنى فعاليات نشطة ومؤتمرا ناجحا[١٠٩].

وفى صحيفة الفجر وضع عادل حمودة مقالة بعنوان: "هجوم"؛ إذ قال إن الحزب الحاكم يشن هجوما عنيفا على المعارضة، فيمنحها جرعة منشطة كانت فى حاجة إليها، فالحكومة تتصرف على طريقة أجهزة الأمن السرية فى الدول الفاشية، لا تكلم أحدا، ولا تعطى عنوانها لأحد، ولا تلبس ذات الثياب مرتين، ولا تنزل فى فندق مرتين[١١٠].

وتضع صحيفة المصرى اليوم عنوانا: "المعارضة ترد على هجوم الوطنى: دليل ضعف، وهروب من مواجهة الشارع"، وتورد مواقف لبعض القيادات الحزبية، كمنير فخرى عبد النور (السكرتير العام لحزب الوفد) الذى يؤكد أن الواقع والمشكلات هى الرد الحقيقى على هجوم رموز الحزب الوطنى فى محاولة منهم لتغطية الأخطاء الفادحة التى وقعوا بها.

وأحمد حسن: هجوم قيادات الحزب الوطنى دليل إفلاس.

و د. أسامة الغزالى حرب: الهجوم يعكس الضعف، وعدم الثقة بالنفس، كما أن لديهم مشاكل حقيقية.

وأخيرا ناجى الشهابى (رئيس حزب الجيل الديمقراطى): الحزب الحاكم يسعى إلى تهميش دور المعارضة، واحتكار الآلة الإعلامية[١١١].

وتضع صحيفة البلاغ عنوانا: "إمبراطور الحديد يمارس خدعا ساذجة إلى حد الكوميديا"، "ألم يقل لنا إن الهجوم على المعارضة بسبب ضغط القواعد الحزبية على القيادات الساكتة على الهجوم".

وعنوان آخر: "مؤتمر الحزب الوطنى يا جماله"!

محمود صالح: إن عدم جدية الناس فى التعامل مع التصريحات هو الذى أتاح الفرصة لاتساعها إلى هذا الحد، وجرأتها الشديدة فى الاستثارة والعبث[١١٢].

وتضع صحيفة الكرامة عنوانا: "عماد الصابر يواصل كشف الدور الخفى لأحمد عز وشركاه، فى انتشار سرقات الحديد، والتحالف من أجل النهب"[١١٣].

وتضع صحيفة العربى عنوانا: "فضائح مليارديرات الحزب الوطنى تهيمن على مؤتمره الخامس"[١١٤].

وتضع صحيفة الأسبوع عنوانا: "تجاهل الرئيس، وتجرأ على أمين السياسات، فتنة أحمد عز"[١١٥].

ويضع إبراهيم عيسى فى صحيفة الدستور عنوانا لمقاله: "لماذا منع مبارك إخوته وأشقاءه من العمل فى التجارة مع الدولة، والشراكة مع رجال الأعمال، بينما يسكت عن الأبناء، والأصهار"؟

ويقول: لماذا لا يرد حمو جمال مبارك عما يتردد عن شرائه ٣٢ ألف فدان من أراضى الدولة، الرئيس مبارك من عصمت السادات إلى محمود الجمال. جمال يملك كل هذا النفوذ السياسى، ومع ذلك ضليع فى معاملات داخل السوق، ومع مجموعات اقتصادية مصرية وأجنبية؛ وهو مما يؤثر فى مصداقيته فى حماية الاقتصاد المصرى[١١٦].

ويرى بعض الباحثين أن آراء إبراهيم عيسى (رئيس تحرير صحيفة الدستور) لا تخرج عن توجهات صحيفته التى هى مدار بحث ونقاش، لاعتمادها على عامل الإثارة، وهذا غير مستحسن أحيانا. يقول قائل: إن هذه الاتهامات قد خرجت فعلا عن المألوف. ويتساءل أحدهم: من أين هذه

المعلومات، فى الوقت الذى يشيرون فيه إلى قلة المعلومات، وفقدان التفصيلات فى معظم القضايا؟ وهل هذه المعلومات ذات مصداقية؟

وتضع صحيفة المصرى اليوم عنوانا: "جمال مبارك: تريدون العودة بنا ٤٠ عاما إلى الوراء"!

المعارضة: فشلكم أسقط ٤٠٪ من المصريين تحت خط الفقر. طبعا هذه النسبة فى حاجة إلى تدقيق من الناحية العلمية[١١٧].

ورد أحمد القاعود فى صحيفة الدستور على رئيس تحرير الأهرام قائلا: رئيس تحرير الأهرام كتب تحت عنوان: "سذاجة سياسية أو مهنية"، إن وسائل الإعلام القومية تعرضت لحملة من النقد والتجريح، وإن هذه الحملة استندت إلى منطق ينم عن السذاجة المفرطة سياسيا ومهنيا، ويقول: أين الأحزاب؟ وماذا تفعل غير الصراع على مراكز القيادة، وكيل الاتهامات للحزب الوطنى؟ ويتساءل عما إذا كانت الصحف الخاصة تريد من الصحف القومية التحدث عن أحزاب، يصعب على المثقف أن يتذكر أسماءها، ويتعرف بصعوبة شديدة على ملامح تياراتها[١١٨]. ويرى عمرو الشوبكى أن هجوم الحزب الوطنى الديمقراطى على المعارضة من باب تأدية الواجب، وإبراء الذمة، بوصفه الحزب الحاكم، ومن سماته انتقاد المعارضة[١١٩].

وأثير موضوع الخلافة فى رئاسة الجمهورية، وما يسمى "التوريث" ضمن هذه الحملة العنيفة، فى الوقت الذى أكد فيه السيد جمال مبارك أنه لا يوجد حزب فى العالم يحدد مرشحه للرئاسة قبل الانتخابات بثلاث سنوات[١٢٠]. وأكد د. عبد المنعم سعيد فى مقال له فى صحيفة الشرق الأوسط، مبدأ القانون والدستور فى هذا المجال بوصفه حكما فى هذه المسألة؛ إذ قال: قضية الخلافة السياسية، وهل الحاكم فيها التوريث، أو الدستور، فخلال السنوات القليلة الماضية، أصبحت قضية التغيير الرئاسى فى مصر مطروحة لأسباب متنوعة. فمنذ مولد الدولة المصرية الحديثة على يد محمد على فى عام ١٨٠٥، فإن

التقاليد والأعراف جرت على احترام الدستور، أو القاعدة القانونية القائمة وقت التغيير، سواء كان التغيير مرتبطا بالوالى، أو الخديوى، أو الملك، أو السلطان، أو رئيس الجمهورية، وعندما توفى جمال عبد الناصر على قامته العالية جرى انتقال السلطة كما كان محددا أيامها وفقا للدستور، حتى عندما جرت فاجعة اغتيال الرئيس السادات، لم تستدع الحالة على فداحتها تغيير القواعد السارية[١٢١].

وبالرغم من ذلك ذهبت الصحافة فى أبعاد أخرى؛ إذ عنونت معظم فقراتها تحت هذه التسمية، أمثلة:

صحيفة العربى: المستشار هشام البسطويسى: ثمن التوريث فادح[١٢٢].

صحيفة العربى: هيكل: التوريث اختراق خطير للمحرمات[١٢٣].

صحيفة العربى: مؤتمر الإدارة العليا يفتح النار على التوريث[١٢٤].

صحيفة الكرامة: جمال مبارك يستمد نفوذه من أبيه، والتوريث قادم إذا لم نتحرك (فى حوار مع المستشار طارق البشرى)[١٢٥].

صحيفة الكرامة: د. عبد الجليل مصطفى (منسق عام حركة كفاية): التوريث سيف مسلط على رقاب الشعب المصرى، وكل يوم يؤكد أنه تهديد حقيقى للشعب المصرى، وخطر يحيط بالبلاد[١٢٦].

المستشار طارق البشرى (فى حديثة للمصرى اليوم) يؤكد أن فكرة التوريث بعيدة تماما عن التكوين الثقافى المصرى الشعبى، وأيضا داخل أجهزة الدولة[١٢٧].

صحيفة الدستور فى مقال لأيمن نور الذى يبحث فيه عدة سيناريوهات للخلافة فى مصر؛ يقول: إن مجموعة جمال فى أمانة الحزب الوطنى ستأتى به وريثا[١٢٨]. وقد أفردت الصحيفة حوارا مع ضياء رشوان الذى يؤكد أن الاتجاه

العام هو رفض التوريث، وأن الرئيس القادم هو رجل عسكرى[١٢٩]. كما نشرت صحيفة المصرى اليوم مقالا للدكتور حسن نافعة تحدث فيه أيضا عن التوريث ومراحله كما يراه هو؛ إذ أكد أن فكرة التوريث سرعان ما تحولت إلى خطط، وإلى برامج وسياسات، ترتب عليها تغيير جوهرى فى آليات صنع القرار فى مجمل النظام السياسى، كما أن خطة التوريث قد رسمت، ويجرى تنفيذها على مراحل[١٣٠].

وأكد د. نافعة أن الحزب الوطنى الحاكم أصبح، بصفته وسياساته الراهنة، ليس مجرد حزب عاجز عن قيادة مصر فى الحاضر فحسب، وإنما تحول إلى عبء حقيقى على مستقبلها؛ لذا طالب الحزب بمراجعة سياساته، والاعتراف بأخطائه، فهذه أول خطوة، وأقل ما يتعين عليه عمله للإسهام فى المحاولات الرامية لإنقاذ مصر من نفق مظلم تسبب فى إدخالها فيه[١٣١]. فى حين أشار د. عبد المنعم سعيد إلى جوانب أخرى فى تحديد طبيعة الحزب الوطنى الديمقراطى؛ إذ يقول: من لديه الرغبة فى معرفة مصر، فلا يمكنه فعل ذلك، ما لم يقترب من الحزب، وما يجرى داخله من تغييرات؛ لأنه بصورة أو بأخرى يحتوى على عينة ممثلة للتيارات السياسية المصرية المختلفة، إضافة إلى التغييرات الجديدة فى البنية الاقتصادية والسياسية والفكرية المصرية، فى خلال السنوات الأخيرة، ولمن لا يعلم فإن قاعدة الحزب اتسعت فى خلال العامين الأخيرين، حتى بلغت العضوية ثلاثة ملايين نسمة، تدفع اشتراكات منتظمة، وتشارك فى تحركات حزبية زادت مؤخرا بفعل أن الشريحة العمرية من ١٨ إلى ٤٠ تمثل ٦٥٪ من الأعضاء، وهم فى العموم أفضل تعليما، وأكثر حيوية من أجيال سبقت[١٣٢].

يؤكد رفعت السعيد أن الاتهامات تحصل أحيانا، وما حصل فى الآونة الأخيرة، أنها كانت نتيجة استفزاز الحزب الحاكم للأطراف الأخرى، وتجنيده لوسائل الإعلام[١٣٣]. وقد عدها أحمد حسن شكلا من أشكال الخواء السياسى،

ولا تنم عن شجاعة، وأشار إلى أن أحزاب الناصرى والتجمع والوفد والجبهة كانت قد أصدرت بيانا سياسيا يوضح حقيقة الواقع[١٣٤].

وأشار د. وحيد عبد المجيد إلى أن هذه الاتهامات لم تهبط من السماء، وإنما هى نتيجة مقدمات، وبيئة سياسية واجتماعية، وما يحول دون ذلك هو المناخ السياسى الإيجابى الذى يوحى بتنافس حقيقى بين مكونات الأحزاب السياسية. وأضاف: إننى أؤكد أن التجربة الحزبية الحالية قد انتهت، وليس لديها ما تقدمه، وهى موجودة شكلا كالرسم على الحائط الذى يبدو عن بُعد على أنه حقيقة، وهى الآن فى غرفة الإنعاش، فنحن محتاجون إلى إصلاح سياسى حقيقى، يبدأ بحرية تكوين الأحزاب، بدون الرجوع إلى لجنة حكومية. وعن التوريث، يقول: يصعب الإجابة؛ لأنه يتعلق بلحظة زمنية غير معلومة، فهو ليس محالا وليس مؤكدا[١٣٥].

أشار د. أسامة الغزالى حرب إلى المناخ السياسى السلبى الذى يحيط بالأحزاب، ومن ضمنه الاتهامات التى تنم عن موقف ضعيف للحزب الحاكم، وانعدام شعبيته؛ لذا لا بد من وجود أجواء إيجابية فى الحياة الحزبية، كالماء بالنسبة إلى السمك، وأكد أنه لا يوجد أساس قوى لعملية التوريث[١٣٦]. أما محمود الصباحى فقد عد الاتهامات على سبيل التنفيس الإعلامى، فالحكم النهائى هو صندوق الانتخابات[١٣٧]. ورأى أمين إسكندر أن الاتهامات مثلت ردة فعل مفتعلة من قبل الحزب الحاكم الذى يفتقد الشرعية، خاصة بعد تأسيس حركات احتجاجية جمعية وفئوية[١٣٨]. ويشير مجدى حسين إلى أن الاتهامات ليست جديدة، وأن القول بأن المعارضة تهدف إلى العودة بالدولة ٤٠ سنة إلى الوراء ليس إلا محاولة من الحزب الحاكم لإظهار المعارضة فى مظهر المغامر الذى يعرض البلاد لأخطار، كونها تريد الصدام مع الخارج[١٣٩]. ويرجع د. محمد النجار الاتهامات إلى ضيق الصدر، وعدم وجود فرصة للتغيير، للتغطية على العيوب الناجمة عن سياسات خاطئة، بتوابعها من بطالة،

وتضخم، وعدم كفاءة النظام التعليمى، والفساد المالى والإدارى[١٤٠]. ويؤكد د.جودة عبد الخالق أن الاتهامات جاءت على خلفية التردى الشديد فى أداء حكومة الحزب الوطنى الديمقراطى، فأول مرة فى تاريخ مصر الحديث يموت بعض المصريين فى طوابير الخبز، فضلا عن انكشاف الفوارق الطبقية، وحالات الفساد فى مستويات عليا (كقضايا ممدوح إسماعيل، وهشام طلعت مصطفى، وشركة هادلينا)، وتأثيرات الأزمة المالية العالمية التى وضعت الحزب الحاكم فى مأزق فكرى وأيديولوچى ضاغط، حينما ادعى أن اقتصاد السوق هو الحل النهائى، وإذ به يفاجأ بالتأميم فى بعض دول الاتحاد الأوربى[١٤١]. ويعد عبد الفتاح الجبالى الاتهامات بأنها من قبيل الرد من الحزب الوطنى الديمقراطى على المعارضة لتحديد موقعه ومواقفه، فى غمرة هجوم دائم عليه[١٤٢]. ويرجع د. عبد الحميد الغزالى الاتهامات إلى إحساس شديد من الحزب الحاكم بالضعف، ويرى أن ما تقدمة المعارضة هو البديل الحقيقى لإخراج المجتمع من إسار التخلف، فى شتى جوانبه: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية[١٤٣].

ويؤكد د. عبد المنعم سعيد وجود انفجار إعلامى فى مصر؛ لذا نجد أن المنافسة شديدة لجذب الجمهور، وهذا يؤدى إلى حدوث بعض التجاوزات، وهذه إحدى مظاهر الحياة الحزبية المصرية، وهاجمت المعارضة الحزب الوطنى لأنه بدأ يتكون بوصفه حزبا سياسيا ملموسا فى خلال العامين الماضيين؛ إذ انضم إليه فى خلال هذه المدة نحو مليون مواطن، وهذا يعنى قدرته على الإقناع والتجنيد[١٤٤]. أما د. جمال على زهران فيشير إلى أن الهجوم من الحزب الحاكم سببه هاجس التوريث، ورغبته فى إضعاف المعارضة وإظهارها غير قادرة على المنافسة[١٤٥].

أما ضياء رشوان فيرى أن حجم الانتقادات الشعبية كان كبيرا، لاسيما أن الحزب الحاكم كان مسئولا عن كثير من الأزمات؛ لذا تبنى سياسة الرد لإثبات

حضـوره وهويتـه، ووزع الأدوار بمقتضـى مواقـع أعضـاء القيـادة الحزبيـة وخبراتهم، وفرض وجودا فى وسائل الإعلام، وهذا يشير إلى فشل التجربة الحزبية التى لم تفرز تعددية حقيقية[١٤٦]. ويشرح عبد الله كمال خلفية الاتهامات بقوله: منذ إقرار التعديلات الدستورية حتى الآن، تحاول المعارضة الهجوم على الحزب الوطنى بدون رد منه، وما حصل مؤخرا من طرفه كان استجابة لنداء القواعد الحزبية، وردا على المواقف السلبية من المعارضة التى تحاول تعكير أجواء التجربة الحزبية، والتى لم تشهد قفزات كبرى، غير أنها تميزت بانتقالات متدرجة، أهم ما فيها إصرار الدولة على عد الحياة الديمقراطية أساس الممارسة الحزبية، وستأخذ دفعة كبرى حينما يصدر قانون الانتخابات. أما المشكلة فهى تبرز فى غياب الثقافة الديمقراطية، ومعاناة البنية التنظيمية من انشطارات متنوعة[١٤٧].

أما عبد الله السناوى فيرى أن الهجمة فى الأساس هى على الصحافة؛ لأن مواقف أحزاب المعارضة لم تكن تستدعى هذا الهجوم، وهذا يعكس ما يأتى:

- عدم الثقة بالصحافة الحكومية، مع اتساع نفوذ الصحافة الحزبية والخاصة.
- تململ حركة الشارع.
- التناقض بين ادعاءات الحزب الحاكم والحقائق[١٤٨].

وينظر مصطفى بكرى إلى الاتهامات بوصفها لغة غير منطقية، فالشتائم مرفوضة أخلاقيا وسياسيا، لكن - مع الأسف - قام الإعلام بدور ما فى هذه المعركة السياسية، فهو ما زال فى دور المراهقة، وتندرج هذه الاتهامات فى باب تزوير الانتخابات، وسيطرة الحزب الوطنى على السلطة منذ تأسيسه، واستفزاز بعض أجنحته للآخرين، فى الوقت الذى يرفض إفساح المجال

لأطراف المعارضة لتكون طرفا فى الحياة السياسية، والتداول السلمى للسلطة[١٤٩].

أما محمد البرغوتى فيؤكد أن هذه الاتهامات معركة مفتعلة لإلهاء الناس، وهى فى النهاية معركة بين النخبة السياسية[١٥٠].

يعد أحمد السيد النجار هذه الاتهامات المتبادلة بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة شيئا طبيعيا، فى الحياة السياسية، والحزب الوطنى الديمقراطى يتباهى بها دائما، ويراها من إنجازاته، لاسيما فى أثناء انعقاد مؤتمراته، وهذا ما حدث مؤخرا. وتوجد أسباب أخرى دفعته لدخول حلبة الاتهامات، نتيجة الإشكالية الكامنة فى كيفية الانتقال إلى مرحلة جديدة فى الحكم؛ أى عملية انتقال السلطة، فضلا عن انعكاسات الأزمة المالية الأخيرة على الاقتصاد المصرى، والمأزق الأيديولوجى الذى وقع فيه الحزب الحاكم. ويضيف: تندرج هذه الاتهامات ضمن أجواء الارتداد السياسى، وليس الإصلاح بمفهومه العلمى الدقيق الذى هو الهدف الأساسى لكل الفئات الشعبية[١٥١].

وللرد على هذه الحالة غير الطبيعية، نقول: إنه إذا كانت الأحزاب تهدف إلى تعميق الديمقراطية فى الحياة الحزبية والسياسية، فمن الأولى تربية كوادرها من القمة إلى القاعدة، على اكتساب الثقافة الديمقراطية فى الحوار، والسلوك، والممارسة اليومية، كما يطلب من السياسيين والباحثين الابتعاد عن أسلوب التنجيم فى العمل السياسى، لا سيما أن هناك مقالات قد نشرت عن الرئيس الجديد، ونحن فى فترة زمنية فاصلة عن موعد الانتخابات الرئاسية بنحو ثلاث سنوات. ويحضرنى فى هذا الصدد مقال الباحث ضياء رشوان المنشور فى صحيفة المصرى اليوم بعنوان: مؤتمر الوطنى... أىّ من هؤلاء سيكون رئيس الجمهورية القادم؟ وقد أحصى فيه أعضاء الأمانة العامة، وعددهم (٣٤)، وأعضاء المكتب السياسى ممن هم خارجها، وعددهم تسعة، باستثناء أربعة منهم يملكون محافظاتهم فى الأمانة العامة، وليس لهم حق

الترشح حسب النظام الأساسى للحزب الوطنى الديمقراطى، فيكون إجمالى عدد أعضاء الهيئة العليا مع رئيس الجمهورية ٤٠ عضوا. ويتساءل قائلا: أليس من بين تلك الأسماء المعلنة من شخص تستطيعون أن تملكوا الجرأة لإعلانه مرشحا لحزبكم لشغل أعلى منصب فى البلاد، فتواجهون به المصريين بدون خوف أو خجل[١٥٢]؟

إن مخاطبة الجمهور فى حاجة إلى واقعية نسبية، إن لم تكن واقعية مطلقة، خاصة فى مثل هذه الموضوعات المهمة، فالحقيقة تقع دائما فى الوسط؛ لذا لابد من اعتماد المعايير العلمية السليمة.

ويرتبط بهذه المسألة مباشرة ما يسمى بالتخمينات، غير الموثقة؛ إذ يذهب ضياء رشوان فى صحيفة الدستور إلى القول بأن الرئيس القادم سيكون رجلا عسكريا، كما حدث منذ ستين عاما، حينما انتقلت السلطة بين أربعة رءساء، كانوا من داخل المؤسسة العسكرية، فالسلطة فى مصر، معناها أن تمتلك أكبر قدر من القوة الفعلية، حسب رأيه، وهذا ما أشرنا إليه سابقا[١٥٣]. وفى الاتجاه الشكلى نفسه يقرأ محمد على خير المشهد السياسى فى صحيفة الدستور بمقاله: "قراءة فى مستقبل الحكم فى مصر"؛ إذ يرى أن السيد جمال مبارك سيكون رئيسا للوزراء فى نظام حكم برلمانى، ورئيس الدولة فيه عسكرى، والسيد جمال مبارك سيكون الحاكم الفعلى، وينتفى عندئذ سيناريو التوريث حسب زعمه. ويؤكد خير أن قضية التوريث، واختيار حاكم مصر القادم، تسيطر على أذهان العام والخاص، داخل مصر وخارجها. ويضيف: برغم نفى الرئيس ونجله لسيناريو التوريث؛ فإن هناك حالة من عدم التصديق التام لهذا النفى، وثمة قناعة لدى أغلب المواطنين بأن دهاقنة الحكم فى مصر سيبحثون عن مخرج لوصول جمال مبارك إلى الحكم[١٥٤].

ويشير فى هذا الإطار بعض المهتمين بالشأن العام إلى سيناريوهات قد لا تتطابق مع التوجه العام، أو حقيقة الواقع؛ لذا لا بد من التفكير مليا فى مضمون

ما يكتب. ويشير حسن نافعة إلى سيناريو محدد من خلال ثلاث مراحل:

١- المرحلة الأولى: تبدأ بترتيب لقاءات ثنائية وجماعية مع كوادر مختارة من مختلف مؤسسات الدولة، ينتقى منها جمال مَن يتوسم فيه قدرة على الإسهام فى صياغة فكر المرحلة الانتقالية وسياستها.

٢- المرحلة الثانية: يسند فيها إلى جمال دور سياسى مباشر، يتيح له فرصة فهم تضاريس الحياة السياسية، ويمكنه فى الوقت نفسه من الإمساك بخيوط لعبتها، وهو ما تم ببدعة لجنة السياسات فى الحزب الوطنى.

٣- المرحلة الثالثة: يتم فيها تعديل الدستور، على نحو يفتح طريقا، فى اتجاه واحد، يسمح لجمال أن يصبح مرشح الحزب الحاكم للرئاسة، ويغلقه أمام احتمال وصول أى منافس آخر قوى، وبذا يصبح جمال رئيسا منتخبا وليس وارثا للسلطة[١٥٥].

ويتطابق معه أيمن نور فى مقاله فى صحيفة الدستور الذى نوهنا إليه سابقا؛ إذ يحدد أربعة سيناريوهات يستبعد فيها أهم الشخصيات العسكرية، وبعض المستقلين، والشخصيات العامة، مؤكدا أن الانتخابات الرئاسية ستجرى فى يوم واحد فقط، بعيدا عن الرقابة القضائية، وفقا للآليات المعروفة[١٥٦]. أما عبد الله السناوى فيتحدث عن عدة احتمالات؛ إذ يستبعد فيها نقل السلطة من الرئيس إلى نجله السيد جمال، ويشير إلى احتمالين آخرين: كعدم القدرة على القيام بالوظيفة الموكلة وغيرها، ويتوقف الحسم آنذاك على المؤسسات الأمنية والعسكرية، فى خلال مدة لا تتجاوز ٤٨ ساعة[١٥٧].

إن كل ما عرضناه يشكل جزءا من الممارسات والسياسات الحزبية الراهنة، غير أنها تشير إلى الواقع الحالى بشكل أو بآخر، لا سيما فى قضايا هى الأكثر إثارة فى المجتمع العربى المصرى. فالجميع يتحدث عن أهمية،

الإصلاح السياسى والاقتصادى، وكيفية معالجة الواقع المعيش للمواطنين، كمعالجة الفقر، والبطالة، والتضخم، فضلا عن تطوير الأحزاب السياسية، فكرا وتنظيما، وأداءً، وتوسيع باب المشاركة فى صنع القرار السياسى، وتنقية الأجواء. وتبقى هذه السياسات إحدى مسارات التجربة الحزبية المصرية التى تحدثنا عنها أولا، من خلال تشخيص الواقع الحزبى، وتحديد سمات النظام الحزبى، وكيفية تطويره من خلال تقديم رؤية مستقبلية شاملة تطرقت إلى ضرورة رفع المستوى الفكرى والتنظيمى لكل الأحزاب، وتحديث أدائها السياسى، فضلا عن تطوير النظام السياسى، وإلغاء القيود القانونية والسياسية المفروضة على الأحزاب، وربطنا بين الجانبين القانونى والعملى، مؤكدين حرية تكوين الأحزاب السياسية. وهذا يصب فى مصلحة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعميق الديمقراطية، وتحديث أداء النظام السياسى، وتحقيق الاندماج القومى، والحفاظ على السلم الاجتماعى، ولا يمكن الحديث عن الجانب التنظيمى والفكرى للأحزاب بدون الإشارة إلى سياساتها وممارساتها على الأرض لتكتمل الصورة.

ومن الأهمية بمكان ضرورة تأكيد أهمية التجربة الحزبية المصرية بكل تشعباتها، وهى تجربة حية ومميزة، أفرزت واقعا حزبيا وسياسيا له موقعه ومكانته فى الدول النامية؛ لذا لابد من تطويرها، بما تستحقه مصر بوصفها دولة عربية مهمة بكل مكوناتها. وتبقى الآراء والمواقف التى أفردناها فى البحث لصاحبها، وما يهمنا هو الحقيقة العلمية فحسب، لتصويب الواقع، وإطلاع القارئ عليها. ومن الطبيعى أن نلقى بعض المواقف الإيجابية والسلبية على حد سواء، فى إطار الآراء الجرينة التى دوناها فى بحثنا هذا، بما يعمق المسار الديمقراطى. وهذه علامة فارقة تميز الساحة العربية المصرية، ولا يمكن الأخذ، فى معظم الأحيان، بالآراء التى تعتمد على مبدأ الإثارة، كونها تتعارض مع الموضوعية النسبية. وهذا ينطبق على عامل التخمين الذى يتنافى

مع حالة التحليل العلمى. ويمكننا أن نسجل ملاحظة مهمة فى هذا الإطار، ألا وهى أن الصحافة العربية المصرية تفرد صفحات واسعة للخبر المحلى، وللأوضاع المحلية، ومنها السياسات والممارسات الحزبية المختلفة، وهذا مؤشر إيجابى.

وترتبط المعالجات لواقع الممارسة الحزبية بالبنية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية للمجتمع العربى المصرى، وتندرج عملية تصويب السياسات فى هذا الإطار، على أن تكون قابلة للتطبيق، وليس من باب الأمنيات، وعقلانية، على أن تأخذ فى الحسبان كل الظروف المحيطة بها، ووفق التوافق الوطنى النسبى، فضلا عن تقدير المساحات الشعبية لكل حزب على حدة، وقدرته على صياغة البرامج المناسبة، كما أن المغالاة فى الشعارات والمطالب ليست مستساغة، فالدعوة إلى التغيير الشامل فى النخبة السياسية، وسياساتها أمر غير قابل للتطبيق، كما أن بعض الإجراءات الجزئية المتخذة لا تحقق الغاية المرجوة منها (كإلغاء الإشراف القضائى على الانتخابات)؛ لذا تقتضى الضرورة تحديد الأهداف، والسبل المتوخاة لتحقيقها، من خلال ما يأتى:

- توسيع دائرة الحوار الكيفى حول جميع القضايا، من خلال المشاركة وتفعيلها بعيدا عن ميزان ما يسمى الأكثرية والأقلية، وهذا ما دعا إليه الأمين العام للحزب الوطنى الديمقراطى فى ٢٠٠٨/١١/١.
- فتح كل القنوات السياسية المباشرة، وليس من خلال الإعلام، أو المراسلة.
- الاتفاق على الاستراتيجية الوطنية العامة بين مختلف القوى السياسية، بدون إغفال بعض الاعتراضات، خاصة فى الموضوعات المختلف عليها (كالخصخصة، والاستثمار، والتعديلات الدستورية والقانونية).
- تحديث الأحزاب السياسية لبرامجها، وبناها التنظيمية، لكى تتمكن من أداء أدوارها، بما تمليه عليها سياساتها.

- إجراء إصلاحات داخلية لكى تكتسب شعاراتها فى الإصلاح السياسى والدستورى والاقتصادى المصداقية.
- عد السلطة القضائية هى الفيصل فى بطلان الانتخابات، وليس عبر الإشراف القضائى بنوعيه الجزئى والكلى.
- توخى الدقة فى كل الإحصاءات والبيانات عن الواقع الاقتصادى والاجتماعى، وتزويد الأحزاب بها، بغية إطلاع الرأى العام عليها.
- إصدار دستور جديد وقانون عصرى للأحزاب السياسية.
- حرية تكوين الأحزاب السياسية، وليس من خلال لجنة حكومية.
- اعتماد أسلوب التداول السلمى للسلطة، وحرية الانتخابات، وضمان نزاهتها.
- تخفيف، إن لم يكن إلغاء، كل القيود المفروضة على الأحزاب.
- السعى لخلق ثقافة ديمقراطية داخلية فى الأحزاب، ومحاولة تعميمها فى الاتصالات بين مختلف الأحزاب.
- بناء رافعة واقعية للتغيير، بتجميع كتلة المهمشين مع النخبة السياسية المؤلفة من شخصيات وطنية.
- تعميق مفهوم صيغ التحالف السياسى وفق برامج واضحة بين الأحزاب السياسية.

ونهدف من خلال هذه المقترحات إلى بناء شراكة وطنية واسعة، بدون المساس بمكانة كل حزب سياسى وموقعه وشعبيته.

الهوامش:

(١) حوار الباحث مع رفعت السعيد (رئيس حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى)، القاهرة ٢٠٠٨/١١/٦.

(٢) حوار الباحث مع أحمد حسن (أمين عام الحزب العربى الديمقراطى الناصرى)، القاهرة ٢٠٠٨/١١/١١.

(٣) حوار الباحث مع د. وحيد عبد المجيد (مساعد رئيس حزب الوفد، وعضو الهيئة العليا)، القاهرة ٢٠٠٨/١١/١٠.

(٤) حوار الباحث مع د. أسامة الغزالى حرب (رئيس حزب الجبهة الديمقراطية)، القاهرة ٢٠٠٨/١١/٩.

(٥) حوار الباحث مع محمود الصباحى (رئيس حزب الأمة)، القاهرة ٢٠٠٨/١١/٥.

(٦) حوار الباحث مع أمين إسكندر (عضو أمانة العمل اليومى فى حزب الكرامة)، القاهرة ٢٠٠٨/١١/١١.

(٧) حوار الباحث مع جورج إسحاق (منسق مساعد فى حركة كفاية)، القاهرة ٢٠٠٨/١١/١١.

(٨) حوار الباحث مع د. محمد النجار (أستاذ فى جامعة بنها، نائب رئيس اللجنة الاقتصادية فى المجلس الأعلى للثقافة - باحث اقتصادى)، القاهرة ٢٠٠٨/١١/١٥.

(٩) حوار الباحث مع د. جودة عبد الخالق (أستاذ فى جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - باحث اقتصادى)، القاهرة ٢٠٠٨/١١/١٠.

(١٠) حوار الباحث مع عبد الفتاح الجبالى (رئيس الوحدة الاقتصادية فى مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، وعضو أمانة السياسات فى الحزب الوطنى الديمقراطى - باحث اقتصادى)، القاهرة ٢٠٠٨/١١/٩.

(١١) حوار الباحث مع د. عبد الحميد الغزالى (أستاذ فى جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - باحث اقتصادى)، القاهرة ٢٠٠٨/١١/١٢.

(١٢) حوار الباحث مع د. عبد المنعم سعيد (مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية - باحث سياسى)، القاهرة ٢٠٠٨/١١/١١.

(١٣) حوار الباحث مع جمال على زهران (رئيس قسم العلوم السياسية فى جامعة قناة السويس - باحث سياسى)، القاهرة ٢٠٠٨/١١/٩.

(١٤) حوار الباحث مع ضياء رشوان (رئيس وحدة النظم السياسية فى مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية - باحث سياسى)، القاهرة ٢٠٠٨/١١/٨.

(١٥) حوار الباحث مع عبد الله كمال (رئيس تحرير مجلة وصحيفة روز اليوسف، وعضو مجلس الشورى، وعضو أمانة السياسات فى الحزب الوطنى الديمقراطى)، القاهرة ٢٠٠٨/١١/٦.

(١٦) حوار الباحث مع عبد الله السناوى (رئيس تحرير صحيفة العربى الأسبوعية)، القاهرة ٢٠٠٨/١١/١١.

(١٧) حوار الباحث مع مصطفى بكرى (رئيس تحرير صحيفة الأسبوع الأسبوعية)، القاهرة ٢٠٠٨/١١/١١.

(١٨) حوار الباحث مع محمد البرغوتى (رئيس تحرير فى محطة دريم التلفزيونية - كاتب صحفى)، القاهرة ٢٠٠٨/١١/١٠.

(١٩) صحف: الأهرام، والأخبار، والجمهورية، القاهرة فى ١٠/١١ و ٢٠٠٨/١١/١١.

(٢٠) صحيفة الكرامة، القاهرة ٢٠٠٨/١٠/٢٧.

(٢١) صحيفة الكرامة، القاهرة ٢٠٠٨/١١/٣.

(٢٢) صحيفة البلاغ، القاهرة ٢٠٠٨/١١/١٠.

(٢٣) د. نادر فرجانى، مكافحة الفقر وإقامة العدل فى مصر، المؤتمر الوطنى (باحث اقتصادى)، القاهرة ٢٠٠٨/١١/٨.

(٢٤) حوار الباحث مع أحمد السيد النجار (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية - باحث اقتصادى)، القاهرة ٢٠٠٨/١١/١٩.

(٢٥) صحيفة الأهرام، القاهرة ٢٠٠٨/١١/٤.

(٢٦) المصدر السابق.

(٢٧) صحيفة المصرى اليوم، حوار مع د. على الدين هلال (عضو المكتب السياسى فى الحزب الوطنى الديمقراطى، وأمين الإعلام، والأستاذ الجامعى فى جامعة القاهرة)، القاهرة ٢٠٠٨/١١/٣.

(٢٨) حوار الباحث مع رفعت السعيد.

(٢٩) حوار الباحث مع أحمد حسن.

(٣٠) حوار الباحث مع وحيد عبد المجيد.

(٣١) حوار الباحث مع أسامة الغزالى حرب.

(٣٢) حوار الباحث مع محمود الصباحى.

(٣٣) حوار الباحث مع أمين إسكندر.

(٣٤) حوار الباحث مع جورج إسحاق.

(٣٥) حوار الباحث مع مجدى حسين (أمين عام حزب العمل)، القاهرة ٢٠٠٨/١١/٤.

(٣٦) حوار الباحث مع د. محمد النجار.

(٣٧) حوار الباحث مع د. جودة عبد الخالق.

(٣٨) حوار الباحث مع عبد الفتاح الجبالى.

(٣٩) حوار الباحث مع د. عبد الحميد الغزالى.

(٤٠) حوار الباحث مع د. عبد المنعم سعيد.

(٤١) حوار الباحث مع د. جمال على زهران.

(٤٢) حوار الباحث مع ضياء رشوان.

(٤٣) حوار الباحث مع عبد الله كمال.

(٤٤) حوار الباحث مع عبد الله السناوى.

(٤٥) حوار الباحث مع مصطفى بكرى.
(٤٦) حوار الباحث مع محمد البرغوتى.
(٤٧) صحيفة المصرى اليوم، فى حوار مع المستشار طارق البشرى، القاهرة ٢٠٠٨/١١/٣.
(٤٨) صحيفة الأهرام ٢٠٠٨/١١/٤.
(٤٩) المصدر السابق.
(٥٠) المصدر السابق.
(٥١) حوار الباحث مع رفعت السعيد.
(٥٢) حوار الباحث مع أحمد حسن.
(٥٣) حوار الباحث مع د. أسامة الغزالى حرب.
(٥٤) حوار الباحث مع محمود الصباحى.
(٥٥) حوار الباحث مع جورج إسحاق.
(٥٦) حوار الباحث مع د. محمد النجار.
(٥٧) حوار الباحث مع عبد الفتاح الجبالى.
(٥٨) حوار الباحث مع د. عبد الحميد الغزالى.
(٥٩) حوار الباحث مع د. عبد المنعم سعيد.
(٦٠) حوار الباحث مع د. جمال على زهران.
(٦١) حوار الباحث مع ضياء رشوان.
(٦٢) حوار الباحث مع عبد الله السناوى.
(٦٣) حزب التجمع: وجهة نظر حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى الأزمة العالمية، وآثارها فى الاقتصاد المصرى، وسبل مواجهتها، القاهرة ٢٠٠٨/١٠/١٥.
(٦٤) حزب التجمع: البرنامج العام لحزب التجمع، بناء مجتمع المشاركة الشعبية، القاهرة ٢٠٠٦.
(٦٥) اتحاد النساء التقدمى بحزب التجمع: تطوير التعليم ما قبل الجامعى، القاهرة ٥ ديسمبر ٢٠٠٣.

(٦٦) اتحاد النساء التقدمى بحزب التجمع: المرأة العاملة بين العولمة والخصخصة، القاهرة مايو ٢٠٠١.

اتحاد النساء التقدمى بحزب التجمع: المرأة فى سوق العمل، القاهرة ١٩٩١.

اتحاد النساء التقدمى بحزب التجمع: المرأة العربية تحت الحصار والاحتلال، القاهرة يناير ٢٠٠٢.

(٦٧) حزب التجمع: وثائق المؤتمر السادس، ٥-٦ مارس ٢٠٠٨.

(٦٨) حوار الباحث مع رفعت السعيد.

(٦٩) حوار الباحث مع أحمد حسن.

(٧٠) حوار الباحث مع د. وحيد عبد المجيد.

(٧١) حوار الباحث مع د. أسامة الغزالى حرب.

(٧٢) حوار الباحث مع محمود الصباحى.

(٧٣) حوار الباحث مع أمين إسكندر.

(٧٤) حوار الباحث مع جورج إسحاق.

(٧٥) حوار الباحث مع مجدى حسين.

(٧٦) حوار الباحث مع د. محمد النجار.

(٧٧) حوار الباحث مع جودة عبد الخالق.

(٧٨) حوار الباحث مع عبد الفتاح الجبالى.

(٧٩) حوار الباحث مع عبد الحميد الغزالى.

(٨٠) حوار الباحث مع د. عبد المنعم سعيد.

(٨١) حوار الباحث مع د. جمال على زهران.

(٨٢) حوار الباحث مع ضياء رشوان.

(٨٣) حوار الباحث مع عبد الله كمال.

(٨٤) حوار الباحث مع عبد الله السناوى.

(٨٥) حوار الباحث مع مصطفى بكرى.

(٨٦) حوار الباحث مع محمد البرغوتى.

(٨٧) ملحق وثيقة: مستقبل مصر نحو بناء دولة مدنية وديمقراطية جديدة، القاهرة ٢٠٠٨.

(٨٨) نادر فرجانى، مكافحة الفقر.

(٨٩) د. محمد غنيم، ملامح مشروع للتعليم والبحث العلمى فى مصر، المؤتمر الوطنى، القاهرة ٢٠٠٨/٣/٨.

(٩٠) صحيفة المصرى اليوم، القاهرة ٢٠٠٨/١/٣.

(٩١) المصدر السابق.

(٩٢) حوار الباحث مع رفعت السعيد. انظر: حزب التجمع، دائرة الحوار، سبتمبر ٢٠٠٦.

(٩٣) حوار الباحث مع أحمد حسن.

(٩٤) حوار الباحث مع د. وحيد عبد المجيد.

(٩٥) حوار الباحث مع أسامة الغزالى حرب.

(٩٦) حوار الباحث مع محمود الصباحى.

(٩٧) حوار الباحث مع أمين إسكندر.

(٩٨) حوار الباحث مع مجدى حسين.

(٩٩) حوار الباحث مع د. محمد النجار.

(١٠٠) حوار الباحث مع د. جودة عبد الخالق.

(١٠١) حوار الباحث مع عبد الفتاح الجبالى.

(١٠٢) حوار الباحث مع عبد الحميد الغزالى.

(١٠٣) حوار الباحث مع عبد المنعم سعيد.

(١٠٤) حوار الباحث مع عبد الله السناوى.

(١٠٥) حوار الباحث مع مصطفى بكرى.

(١٠٦) حوار الباحث مع أحمد السيد النجار.

(١٠٧) صحيفة المصرى اليوم، القاهرة ٢ /١١/ ٢٠٠٨.

(١٠٨) صحيفة الدستور، القاهرة ٢٠٠٨/١١/٥.

(١٠٩) المصدر السابق.

(١١٠) صحيفة الفجر، القاهرة ٢٠٠٨/١١/١٠.

(١١١) صحيفة المصرى اليوم، القاهرة ٢٠٠٨/١١/٣.

(١١٢) صحيفة البلاغ، القاهرة ٢٠٠٨/١١/١٠.

(١١٣) صحيفة الكرامة، القاهرة ٢٠٠٨/١٠/٢٧.

(١١٤) صحيفة العربى، القاهرة ٢٠٠٨/١٠/٢٦.

(١١٥) صحيفة الأسبوع، القاهرة ٢٠٠٨/١١/٨.

(١١٦) صحيفة الدستور، القاهرة ٢٠٠٨/١١/٥.

(١١٧) صحيفة المصرى اليوم، القاهرة ٢٠٠٨/١١/٣.

(١١٨) صحيفة الدستور، القاهرة ٢٠٠٨/١١/٥.

(١١٩) صحيفة الدستور، القاهرة ٢٠٠٨/١١/٣.

(١٢٠) صحيفة المصرى اليوم، القاهرة ٢٠٠٨/١١/٣.

(١٢١) د. عبد المنعم سعيد: خمس قضايا للحزب الوطنى الديمقراطى، صحيفة الشرق الأوسط، لندن ٢٠٠٨/١٠/٢٩.

(١٢٢) صحيفة العربى، القاهرة ٢٠٠٨/٩/٢٨.

(١٢٣) صحيفة العربى، القاهرة ٢٠٠٨/١١/٩.

(١٢٤) المصدر السابق.

(١٢٥) حوار مع طارق البشرى، صحيفة الكرامة، القاهرة ٢٠٠٨/١١/١٠.

(١٢٦) حوار مع د. عبد الجليل مصطفى، صحيفة الكرامة، القاهرة ٢٠٠٨/١٠/٢٧.

(١٢٧) صحيفة المصرى اليوم، القاهرة ٢٠٠٨/١١/٨.

(١٢٨) صحيفة الدستور، القاهرة ٢٠٠٨/١٠/٢٢.

(١٢٩) صحيفة الدستور، القاهرة ٢٠٠٨/١١/٥.

(١٣٠) صحيفة المصرى اليوم، د. حسن نافعة: هل أصبح الحزب الوطنى عبئا على المستقبل، القاهرة ٢٠٠٨/١١/٢.

(١٣١) المصدر السابق.

(١٣٢) د. عبد المنعم سعيد: خمس قضايا.

(١٣٣) حوار الباحث مع رفعت السعيد.

(١٣٤) حوار الباحث مع أحمد حسن.

(١٣٥) حوار الباحث مع د. وحيد عبد المجيد.

(١٣٦) حوار الباحث مع د. أسامة الغزالى حرب.

(١٣٧) حوار الباحث مع محمود الصباحى.

(١٣٨) حوار الباحث مع أمين إسكندر.

(١٣٩) حوار الباحث مع مجدى حسين.

(١٤٠) حوار الباحث مع د. محمود النجار.

(١٤١) حوار الباحث مع د. جودة عبد الخالق.

(١٤٢) حوار الباحث مع عبد الفتاح الجبالى.

(١٤٣) حوار الباحث مع د. عبد الحميد الغزالى.

(١٤٤) حوار الباحث مع د. عبد المنعم سعيد.

(١٤٥) حوار الباحث مع د. جمال على زهران.

(١٤٦) حوار الباحث مع ضياء رشوان.

(١٤٧) حوار الباحث مع عبد الله كمال.

(١٤٨) حوار الباحث مع عبد الله السناوى.

(١٤٩) حوار الباحث مع مصطفى بكرى.

(١٥٠) حوار الباحث مع محمد البرغوتى.

(١٥١) حوار الباحث مع أحمد السيد النجار.

(١٥٢) صحيفة المصرى اليوم، القاهرة ٢٠٠٨/١١/١.

(١٥٣) صحيفة الدستور، حوار مع الباحث ضياء رشوان، القاهرة ٢٠٠٨/١١/٥.

(١٥٤) محمد على خير، قراءة فى مستقبل الحكم فى مصر، صحيفة الدستور، القاهرة ٢٠٠٨/١١/٥.

(١٥٥) صحيفة المصرى اليوم، د. حسن نافعة، هل أصبح...

(١٥٦) صحيفة الدستور، القاهرة ٢٠٠٨/١٠/٢٢.

(١٥٧) حوار الباحث مع عبد الله السناوى.

المراجع:

أ) الصحافة:

- المصرى اليوم، حوار مع د. على الدين هلال، عضو المكتب السياسى فى الحزب الوطنى الديمقراطى، أمين الإعلام والأستاذ الجامعى فى جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة ٢٠٠٧/١١/٣.
- المصرى اليوم حوار مع المستشار طارق البشرى، القاهرة ٢٠٠٨/١١/٣.
- المصرى اليوم، القاهرة ٢٠٠٨/١١/٢.
- المصرى اليوم، القاهرة ٢٠٠٨/١١/١.
- الأهرام، القاهرة ٢٠٠٨/١١/٤.
- الأهرام، القاهرة ٢٠٠٨/١١/١٠.
- الجمهورية، القاهرة ٢٠٠٨/١١/١٠.
- الجمهورية، القاهرة ٢٠٠٨/١١/١١.
- الأخبار، القاهرة ٢٠٠٨/١١/١٠.
- الكرامة، حوار مع د. عبد الجليل مصطفى، منسق عام حركة كفاية، القاهرة ٢٠٠٨/١٠/٢٧.
- الكرامة، القاهرة ٢٠٠٨/١١/٣.
- الكرامة، حوار مع المستشار طارق البشرى، القاهرة، ٢٠٠٨/١١/١٠.
- العربى، القاهرة ٢٠٠٨/٩/٢٨.
- العربى، القاهرة ٢٠٠٨/١٠/١٩.
- العربى، القاهرة ٢٠٠٨/١٠/٢٦.

- العربى، القاهرة ٢٠٠٨/١١/٩.
- العربى، القاهرة ٢٠٠٨/١١/١١.
- الأسبوع، القاهرة ٢٠٠٨/١١/٨.
- الدستور، القاهرة ٢٠٠٨/١٠/٢٢.
- الدستور، القاهرة ٢٠٠٨/١١/٥.
- الفجر، القاهرة ٢٠٠٨/١١/١٠.
- الشرق الأوسط، لندن ٢٠٠٨/١٠/٢٩.
- قناة الجزيرة، الدوحة ٢٠٠٨/١١/٧، مع هيكل.
- البلاغ، القاهرة ٢٠٠٨/١١/١٠.

ب) حوارات الباحث:

- حوار الباحث مع رفعت السعيد، رئيس حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، القاهرة ٢٠٠٨/١١/٦.
- حوار الباحث مع د. وحيد عبد المجيد، مساعد رئيس حزب الوفد، وعضو الهيئة العليا، القاهرة ٢٠٠٨/١١/١٠.
- حوار الباحث مع أحمد حسن، أمين عام الحزب العربى الديمقراطى الناصرى، القاهرة ٢٠٠٨/١١/١١.
- حوار الباحث مع د. أسامة الغزالى حرب، رئيس حزب الجبهة الديمقراطية، القاهرة ٢٠٠٨/١١/٩.
- حوار الباحث مع محمود الصباحى، رئيس حزب الأمة، القاهرة ٢٠٠٨/١١/٥.

- حوار الباحث مع أمين إسكندر، عضو أمانة العمل اليومى فى حزب الكرامة، القاهرة ٢٠٠٨/١١/١١.
- حوار الباحث مع مجدى حسين، أمين عام حزب العمل، القاهرة ٢٠٠٨/١١/٤.
- حوار الباحث مع جورج إسحاق، منسق مساعد فى حركة كفاية، القاهرة ٢٠٠٨/١١/١١.
- حوار الباحث مع د. عبد المنعم سعيد، مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، وعضو أمانة السياسات فى الحزب الوطنى الديمقراطى (باحث سياسى)، القاهرة ٢٠٠٨/١١/١١.
- حوار الباحث مع جمال زهران رئيس قسم العلوم السياسية فى جامعة قناة السويس، وعضو مجلس الشعب (باحث سياسى)، القاهرة ٢٠٠٨/١١/٩.
- حوار الباحث مع ضياء رشوان، رئيس وحدة النظم السياسية فى مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (باحث سياسى)، القاهرة ٢٠٠٨/١١/٨.
- حوار الباحث مع د. محمد النجار، أستاذ فى جامعة بنها، ونائب رئيس اللجنة الاقتصادية فى المجلس الأعلى للثقافة (باحث اقتصادى)، القاهرة ٢٠٠٨/١١/١٥.
- حوار الباحث مع د. جودة عبد الخالق، أستاذ فى جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (باحث اقتصادى)، القاهرة ٢٠٠٨/١١/١٠.
- حوار الباحث مع عبد الفتاح الجبالى، رئيس الوحدة الاقتصادية فى مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، وعضو أمانة السياسات فى الحزب الوطنى الديمقراطى (باحث اقتصادى)، القاهرة ٢٠٠٨/١١/٩.

- حوار الباحث مع د. عبد الحميد الغزالى، أستاذ فى جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (باحث اقتصادى)، القاهرة ٢٠٠٨/١١/١٢.

- حوار الباحث مع أحمد السيد النجار، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (باحث اقتصادى)، القاهرة ٢٠٠٨/١١/١٩.

- حوار الباحث مع عبد الله كمال، رئيس تحرير مجلة وصحيفة روزاليوسف، القاهرة ٢٠٠٨/١١/٦.

- حوار الباحث مع عبد الله السناوى، رئيس تحرير صحيفة العربى الأسبوعية، القاهرة ٢٠٠٨/١١/١١.

- حوار الباحث مع مصطفى بكرى، رئيس تحرير صحيفة الأسبوع الأسبوعية، القاهرة ٢٠٠٨/١١/١١.

- حوار الباحث مع محمد البرغوتى، رئيس تحرير فى محطة دريم التلفزيونية، كاتب صحفى، القاهرة ٢٠٠٨/١١/١٠.

ج) المطبوعات:

- د. محمد غنيم، ملامح مشروع للتعليم والبحث العلمى فى مصر، المؤتمر الوطنى، القاهرة ٢٠٠٨/١١/٨.

- نادر فرجانى، مكافحة الفقر وإقامة العدل فى مصر، المؤتمر الوطنى، القاهرة ٢٠٠٨/١١/٨.

- ملحق وثيقة: مستقبل مصر نحو بناء دولة مدنية وديمقراطية جديدة، القاهرة يوليو ٢٠٠٨.

- وجهة نظر حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى الأزمة العالمية، وآثارها فى الاقتصاد المصرى، وسبل مواجهتها، القاهرة ٢٠٠٨/١٠/١٥.

- وثائق المؤتمر العام الخامس لحزب التجمع ١٧-١٨ ديسبر ٢٠٠٣.
- وثائق المؤتمر العام السادس لحزب التجمع ٥-٦ مارس ٢٠٠٨.
- اتحاد النساء التقدمى بحزب التجمع: تطوير التعليم ما قبل الجامعى، القاهرة ٥ ديسمبر ٢٠٠٣.
- اتحاد النساء التقدمى بحزب التجمع: المرأة العاملة بين العولمة والخصخصة، القاهرة مايو ٢٠٠١.
- اتحاد النساء التقدمى بحزب التجمع: المرأة فى سوق العمل، القاهرة ١٩٩١.
- اتحاد النساء التقدمى بحزب التجمع: المرأة العربية تحت الحصار والاحتلال، القاهرة يناير ٢٠٠٢.
- حزب التجمع: مجتمع المشاركة الشعبية - التوجهات والسياسات، القاهرة ٢٠٠٨.
- البرنامج العام لحزب التجمع: بناء مجتمع المشاركة الشعبية، القاهرة ٢٠٠٦.
- حزب التجمع: دائرة الحوار، القاهرة سبتمبر ٢٠٠٦.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DE RECHERCHES ET D'ETUDES ARABES
معهد الدول العربية

جامعة الدول العربية
معهد البحوث والدراسات العربية